

إفادة ذوي الأفهام

بأن حلق اللحية مكروه وليس بحرام

تأليف

السيد العلامة المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري

المؤسسة ١٤١٨هـ

ويليه

التنصيص على أن الحلق ليس بتنميص

تأليف

السيد العلامة المحدث عبد الله بن الصديق الغماري

المؤسسة ١٤١٣هـ

تحقيق وتقديم

العايش هادي

دار الأناضول الإسلامية
للطباعة والنشر

تنبيه هام جداً

من أوجب الواجبات على المستدل: جعل هذه القاعدة نُصبَ عينيه وهي: (النَّظَرُ فِي جَمِيعِ الْأَدَلَّةِ الْوَارِدَةِ فِي مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ)، كـ(التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ) مثلاً، وإِلَّا وَقَعَ فِي الْقَوْلِ بِالشَّيْءِ وَضَدَهُ. ذلك أنَّه قد يرد في المسألة الواحدة دليل عام وآخر خاص، أو دليل مطلق وآخر مقيّد، أو مجمل ومبيّن، أو دليل مفيد للحرمة وآخر مفيد للجواز. فإذا نظر المستدل في مثل هذا إلى كل دليل على حدة وَقَعَ لا محالة في الحُكْمَ بتحريم شيء وجوازه في وقت واحد!!! وذلك تناقض لا يجوز في أحكام الشريعة التي جاءت بما يوافق العقل، لا بالتناقض الذي تحكّم العقول ببطلانه.

إفادة ذوي الأفهام بأن حلق اللّحية مكروه وليس بحرام

تأليف

السيد العلامة المحدث
عبد العزيز بن الصديق الغماري
رحمه الله تعالى

تحقيق وتقديم
العايش هادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله سيّدنا محمد
وعلى آله الأطهار وصحابته الأبرار.
وبعد:

فقد كثر في الآونة الأخيرة الكتابة في مسألة (حلق اللّحية)
وتناولها بالبحث الكثير من الباحثين والكتّاب، فتحتَ يدي الآن مما
أفرد لها بالبحث الكتب التالية:

- ١— (وجوب إعفاء اللّحية) لمحمد زكرياء الكاندهلوي.
 - ٢— (الدرر المنتقى في تبين حكم إعفاء اللّحي) لأبي عبد الرحمن
فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري.
 - ٣— (أحكام اللّحية والشّارب) لفريد بن محمد فويلة.
 - ٤— اللّحية لماذا؟ لمحمد أحمد بن إسماعيل.
- ومن تعرّض لها في فصل أو باب من كتابه:
- ٩— عمر سليمان الأشقر في كتّيبه (ثلاث شعائر: العقيقة،
الأضحية، اللّحية).

٢- صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان في كتابه (البيان لأخطاء بعض الكتاب).

وكانت حصيلة ما كتبوا ونتيجة ما توصلوا إليه: أن حالق اللحية (المسكين) ارتكب (كُتْلَة) والعديد من المعاصي، أو بالأحرى أصبح مَعْمَلًا لإنتاج المعاصي!!! ولا نقول ذلك مبالغة، فحالق اللحية عند هؤلاء وغيرهم:

- ارتكب محرّمًا لمخالفته (الأمر) يا عفائها!!!
- واشتطّ بعضهم فقال. إنه ارتكب كبيرة من الكبائر!!!
- وحالق اللحية متشبه بالكفار، والتشبه بالكفار (عندهم وبرايتهم) حرام!!!
- وحالق اللحية متشبه بالنساء، والمتشبه بالنساء ملعون بنص الحديث!!!
- وحالق اللحية متممّص، والمتممّص ملعون بنص الحديث!!!
- وحلقه للحيته من المُلْة التي وردَ عن الشَّارع النَّهي عنها!!!

- و بحلقه لحيته دخل تحت طاعة إبليس اللعين حسب الآية القرآنية: ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرُنْ خَلْقَ اللَّهِ﴾، لأن خلق اللحية: — بزعمهم — (تغيير لخلق الله تعالى)!!!
- وهو — عند بعضهم — بحلقه لحيته ومخالفته لخصال الفطرة قد خرج عن صورة الإنسانية والآدمية إلى صورة الحيوانية وطور الهمجية!!
- بل خرج عن هدي الأنبياء والرُّسُل أجمعين!!! مُستدلين على (وجوبها) لا (ندبها واستحبها) بأدلة لا تدل على دعواهم بأي نوع من أنواع الدلالات!!! كقول سيدنا هارون لسيدنا موسى عليهما السلام: ﴿قال يابنؤم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي﴾!!! وبقوله تعالى: ﴿واذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن...﴾ الآية، وأن ابن عباس فسر الكلمات بخصال الفطرة!!!
- وحالق اللحية خالف إجماع الفقهاء من كل مذهب من المذاهب الأربعة!!! بل زعم بعضهم أنه خالف إجماع مجتهدى الأمة أجمعين، وأنه لم يقل أحد من فقهاء المذاهب بـ(كراهة حلقها) وأنهم كلهم نصُّوا على (حُرمتها)!!!

- ثم حالق اللّحية — بزعمهم — ارتكب محرّماً أيضاً
لسلوكة غير سبيل المؤمنين، إذ — بزعمهم — (وَجُوب)
توفير اللّحية — لا ندبه واستحبابه — و(حُرْمَة) حلقها
— لا كراهته — دليله: عَدَم فعل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وعَدَم فعل الصحابة له، وفعلهم المتمثل
في توفير اللّحية دون حلقها دليل على (الوجوب)
عندهم!!!

فهذه أحد عشر معصية ارتكبتها وتلبّس بها حالق اللّحية عند
الإخوة الكتاب والباحثين السّالف ذكرهم!!!
ولا يُسَلَّم لهم ولا واحدة منها، بل هي مزاعم باطلة وعن الدليل
عاطلة، ولا تنهّض حجّة على ما زعموه لعَدَم دلالتها على ذلك
كما قلنا بأي نوع من أنواع الدلالات.
وتستحق كل دعوى منها أن يُفرد لتفنيدها كتيباً.

وقد تعرّض السيّد عبد العزيز والسيّد عبد الله رحمهما الله تعالى
لتفنيده البعض منها كما ستراه قريباً في ثنايا الكتاب، وتعرّض
لتفنيده الكثير منها بتوسّع كبير شقيقهما الشّريف العلامة الأصولي

عبد الحي بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى في كتابه الفذ والقيم
(الحجة الدامغة على بطلان دعوى من زعم أن حالق اللحية ملعون
وصلاته باطلة) وهو جاهز للطبع بتحقيقي يسر الله ذلك.

ولعلنا نُفرد لتفنيد مزاعمهم هذه كلها كتابا جامعاً.

ورحم الله تعالى السيد الشريف أبا بكر بن شهاب الدين
العلوي الحسيني اليمني القائل. (والحق حتى الآن لم يزل في هذه
المسائل مقلوباً، والتقليد فيها قد أسدل على البصائر حجاباً،
والتعصب الذمير ضارب في هذه المواقف أطنابه، فلا وأبيك لا تجد
واحداً يُناظر بإنصاف، أو يرجع في بحثه إلى تنقيح مصادر الخلاف،
لا بل دعاوى طويلة عريضة، وأدلة مريضة مهیضة، فإن تُقبل وإلاً
فسبابٌ وشتائم، وإتهام بعضائم الجرائم) اهـ.

على أن القاسم المشترك بين هؤلاء الكتاب والباحثين هداي الله
وإيأهم إنهم سلكوا طريقة دلت على أنهم جهلة بقواعد
الاستدلال وطرق استثمار الحكم من الأدلة المقررة في أصول
الفقه والتي لا بد من مراعاتها عند أخذ الحكم من الدليل، وإلاً
كان غير مُنتج للمطلوب على الوجه الصحيح المعتبر عند أهل
العلم.

كما أنهم هداي الله وإياهم لم يسيروا على منهج العلماء، ولم يهتدوا عند احتجاجهم لدعواهم بالقواعد العلمية التي تنير المحجّة للباحث ليكون الدليل منتجا للمطلوب سالما من التناقض، وإنما ركبوا عند استدلالهم لدعواهم متن عمياء، وخطبوا خط عشواء، فوقعوا في أخطاء مضحكة أنبأت عن جهلهم وقصورهم.

● فقد جهلوا قاعدة عظيمة من قواعد الاستدلال لا يتم

أخذ الحكم من الدليل على الوجه الصحيح إلا بمراعاتها،

وهي: (النظر في جميع الأدلة الواردة في موضوع واحد)

كـ(التشبه بالكفار) مثلاً، ذلك أنه قد يرد في المسألة

الواحدة دليل عام وآخر خاص، أو دليل مطلق وآخر

مقيّد، أو مجمل ومبين، أو دليل مفيد للحُرمة وآخر مفيد

للجواز، فإذا نظر المستدلُّ في مثل هذا إلى كل دليل على

حدة وقع لا محالة في الحكم بتحريم شيء وجوازه في وقت

واحد!!! وذلك تناقض لا يجوز في أحكام الشريعة التي

جاءت بما يوافق العقل لا بالتناقض الذي تحكم العقول

ببطلانه، ولهذا كان من أوجب الواجبات على المستدل

جعل هذه القاعدة نُصب عينيه وإلا وقع في القول بالشيء
وضده.

ومن البين الواضح أن النظر في مجموع ما جاء من الأدلة في
الموضوع الواحد والتوفيق بينها بالطرق المعروفة في أصول الفقه
هو الباب الذي ينفذ منه المستدل لتلايق في ما وقع فيه من
أفرد مسألة حلق اللحية بالتأليف من المعاصرين وغيرهم من
السابقين.

ولجهلهم بهذه القاعدة المهمة حملوا (الأمر) بإعفاء اللحية
على (الوجوب) و(الأمر) بخضابها على (الاستحباب) مع أن
علة الأمرين معاً هي (مخالفة الكفار)!!!

فإذا كانت (مخالفة الكفار) علة في (وجوب) إعفائها و(حرمة)
حلقها: فكيف لا تكون (تلك العلة نفسها) (موجبة) لخضابها
و(حرمة) تركها بدونه؟

أليس هذا هو التناقض الذي يجلب عنه العقلاء فضلاً عن العلماء؟
وإذا كانوا يرون أن للأمر بخضابها صارفاً عن (الوجوب) إلى
(النّدب) فلماذا لا يكون ذلك الصّارف نفسه صارفاً للأمر

بإعفائها عن (الوجوب) إلى (التدب) أيضا نظرا إلى أن علة الأمرين
واحدة؟

أليس حمل أحدهما على (الوجوب) والآخر على (التدب)
— وحالهما ما علمت — تحكما وترجيحا لأحد المثليين على الآخر
بدون مرجح!!! وذلك باطل عند العقلاء.

وهذا مثال واحد من الأحاديث الكثيرة — ذكر أكثر من
أربعين مثالا منها في هذا الكتاب — التي جاء فيها الأمر معللا
بـ (مخالفة الكفار) وهو محمول عند العلماء على (التدب) إما
بقريئة أحاديث أخرى، وإما بقريئة إجماع قطعي، كما سيمر بك في
ثنايا هذا الكتاب.

فجهلهم بالقاعدة التي أشرنا إليها هو الذي أوقعهم في
حمل الأمر بإعفاء اللحية على (الوجوب) وحمل الأمر بخضابها
على (التدب).

ولو أنهم كانوا على علم بهذه القاعدة فأصدروا حكمهم
بعد النظر فيما جاء من الأحاديث الواردة بالأمر بشيء
لـ (مخالفتهم) لأدركوا أن حمل هذا على (التدب) وذاك
على (الوجوب) مع اتحاد العلة: تناقض تنزه عنه أحكام

الشرعية، ولبحثوا عن (طريق الجمع والتوفيق بينها)، لكنهم جهلوا هذا كله.

❶ كما جهلوا: (أن العام يُبنى على الخاص) و(أن حمّله عليه من طرق الجمع عند تعارض الدليّين)، فأدخلوا حلق اللّحية في عموم (التّهي عن التشبّه بالنساء) وذلك لا يجوز كما سوف تراه في ثنايا الكتاب، وهذه القاعدة لا يجهلها من له إلمام بسيط بأصول الفقه.

❷ وجعلوا أيضاً: أن استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين ممنوع عند جمهور الأصوليين، ولجهلهم بهذه القاعدة حملوا إعفاء اللّحية في (حديث الفطرة) على (الوجوب) ولم يدروا أن ذلك يوجب الإجمال وعدم الظهور والتعمية والإلغاز في كلام الشّارع كما سوف تراه في هذا الكتاب.

❸ كما جهلوا: قاعدة أن الحكم الواحد لا يجوز أن يُعلّل بعلتين عند جمهور الأصوليين الذين اشترطوا في العلّة الانعكاس، فعلّلو حرمة حلق اللّحية تارة بـ(التشبه بالنساء) وتارة بـ(تغيير خلق الله) وأخرى بـ(المثّلة) مع

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيّن العلة في ذلك ونص عليها وهي (مخالفة الكفار)!!! وسيمر بك ذلك في الكتابين.

● كما جهلوا أيضا: أنه حتى لو سلّم لهم شمول حديث (لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء) للحالق لوجب تخصيصه بحديث (اعفوا اللّحي وخالفوا المشركين) الدال على أن العلة في التّهي عن خلق اللّحية هي (مخالفة المشركين) لا (التشبه بالنساء) لأن (حمل العام على الخاص واجب) كما هم معلوم في أصول الفقه.

● كما جهلوا: أن الخلاف في (جواز التعليل بعلتين) محله (العلل المستنبطة) لا (العلل المنصوصة للشارع)، فكيف جازَ لهم تعليل خلقها بـ(التشبه بالنساء) أو بـ(تغيير خلق الله) أو بـ(المثلة)، والشارع قد (نصَّ) على العلة في إعفاء اللّحية وهي (مخالفة المجوس)!!؟

● كما جهلوا أيضا: ما تقرّر في كتب الأصول (أن القياس إنما يكون في الأحكام لا في العقوبات المعنويّة كـ(اللّعن) و(غضب الله) و(عدم دخول الجنة)، وذلك أن الشارع

وحده هو الذي يعلم من يستحق تلك العقوبة، ولا يجوز
تعميمها بقياس.

وغير ذلك من القواعد التي جهلوها لما سترها في ثنايا
الكتاب.

ونتيجة لجهلهم بهذه القواعد وغيرها مما سوف تراه: أصبح
حالق اللحية: مجمعا ومعملا ومتركبا لكتلة من المعاصي!!!

فهو بزعمهم: متشبه بالنساء، ومتممّص، ومغير لخلق الله تعالى،
وأصبح مُثَلَّة، وارتكب كبيرة، وملعوناً — بل هو بها أحرى وأولى
كما قاله أحد من ذكرنا أسماءهم سالفاً —، ثم حالق اللحية: خرج
من ملته إلى ملّة الكفرة والمشرّكين وأصبح واحداً منهم كما قال
بعضهم مستدلاً على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم:
(مَنْ تشبه بقوم فهو منهم) وقوله: (مَنْ تشبه بغيرنا فليس منا)!!!

وغلاً بعضهم فقال بـ(بطلان صلاته)!!! ثم هو خارج عن
هدي الرُّسل والأنبياء والصحابة والتابعين و... مصيبة. وردّة...
ولا أبا بكر لها!!!

ومع أن القول بـ(حُرْمَة) حَلَق اللّٰحِيَة مرجُوح، ولا تَوَيِّدُه
القواعد الأصولية والعلمية وغير منضبط بقواعد الاستدلال وطُرُق
استثمار الحُكْم من الأدلّة المقرّرة في أصول الفقه والتي لا بد من
مراعاتها عند أخذ الحُكْم من الدليل — والتي أسلفنا ذكر
بعضها — وإلّا كان تحكُّمًا وترجيحًا بدون مرَجِّح و على الرغم
من هذا تراهم يزعمون في كتبهم بل وفي فتاواهم المبرمجة والتي
تُبَث من التلفاز وعلى القنوات الفضائية: أن حَلَق اللّٰحِيَة (محَرَّم)
قولاً واحداً ومُجمَعاً عليه!!!

ولا يُشيرون — مجرد إشارة، فضلاً عن التصريح والتوضيح —
إلى مَنْ ذهب إلى القول بـ(الكراهة) دون (الحُرْمَة) من فقهاء
المذاهب الإسلامية، سواء المذهب الشافعي أو الحنبلي أو المالكي..
ولا يعرجون على ذكر ذلك إمّا جهلاً منهم به أو تعصّباً ممجوجاً
وممقوتاً.

ولو أشاروا إلى أن حَلَق اللّٰحِيَة مختلَف في حُكْمه عند الفقهاء
بين قائل بـ(الحُرْمَة) وقائل بـ(الكراهة) لكان الأمر مختلفاً، ولما
جعلوا من حلق اللّٰحِيَة: متلبّساً بكبيرة وملعوناً.

وبما أن حالق اللّحية مختلف في حكمه عند الفقهاء كما هو مبين في ثنايا هذا الكتاب — وبكتاب الحجّة الدّامغة بزيادة توسّع — يتبين لنا أن الكتاب والباحثين و بعض المفتين على القنوات الفضائية لم يكن جهلهم مقصوراً على علم أصول الفقه وقواعد الاستدلال الضرورية التي لا بد من معرفتها لمن أراد أن يُبدي حكماً في مسألة شرعية، بل إنهم يجهلون القواعد الضرورية التي تتعلق بوظيفتهم الوعظية!!!

فإن من القواعد الضرورية التي لا يجوز لواعظ يحترم نفسه أن يكون جاهلاً بها (أن المحرّم الذي يجب إنكاره على فاعله هو المحرّم المتفق على تحريمه) كالزنا وشرب الخمر وأكل الدنيا بالدين وقطيعة الرّحم، أو (ما كان مختلفاً فيه اختلافاً ضعيفاً لضعف أدلّة جوازه) كمنكاح المتعة وشرب النبيذ المسكر، أما المحرّم المختلف فيه اختلافاً قوياً لتعارض الأدلّة الواردة فيه كخلق اللّحية كما سترى ما فيه من خلاف مبني على (تعارض الأدلّة الموجب لحمل الأمر الوارد بإعفائها على النّدب) لـ (التوفيق بين الأدلّة المتعارضة المُقدّم على النسخ والترجيح)، فلا يجوز إنكاره على فاعله اجتهداً أو تقليداً لمجتهد.

قال الإمام الغزالي في (الإحياء) عند كلامه على شروط تغيير المنكر (الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أن يكون كونه منكراً معلوماً بغير اجتهاد، فكل ما هو في محل الاجتهاد فلا حَسَبة فيه، فليس للحنَفي أن يُنكر على الشافعي: أكله الضب، والضع، ومترك التسمية، ولا للشافعي أن يُنكر على الحنَفي: شربه التَّبِيد الذي ليس بمسكر، وتناوله ميراث ذوي الأرحام، وجلوسه في دار أخذها بشفعة الجوار، إلى غير ذلك من مجاري الاجتهاد) اهـ (٥٢١/٢).

وقال أيضاً: (فإن قلتَ: إذا كان لا يُعْتَرَض على الحَنَفي في النكاح بلا ولي لأنه يرى أنه حق، فينبغي أن لا يُعْتَرَض على المعتزلي في قوله: (أن الله تعالى لا يُرى)، وقوله: (أن الخير من الله والشر ليس من الله تعالى)، وقوله: (كلام الله مخلوق). ولا على الحَشَوِي في قوله: (إن الله تعالى جسم) و(له صورة) و(إنه مستقرٌّ على العرش). بل لا ينبغي أن يُعْتَرَض على الفلسفي في قوله: (الأجساد لا تُبْعَث وإنما تبعث النفوس) لأن هؤلاء أيضاً أدَّى اجتهادهم إلى ما قالوه وهم يظنون أن ذلك هو الحق.

فإن قلت: بطلان مذهب هؤلاء ظاهر، فبطلان من يخالف نص الحديث الصحيح أيضاً ظاهر، وكما ثبت بظواهر النصوص أن الله تعالى يُرى والمعتزلي يُنكرها، فكذلك ثبت بظواهر النصوص: مسائل خالف فيها الحنفي. كمسألة النكاح بلا ولي، ومسألة شفعة الجوار، ونظائرها

فاعلم: أن المسائل تنقسم إلى ما يُتصوّر أن يُقال فيه: (كل مجتهد مصيب) وهي: (أحكام الأفعال في الحل والحُرمة وذلك هو الذي لا يُعترض على المجتهدين فيه) إذا لم يُعلم خطؤهم قطعاً، لا ظناً، وإلى ما لا يُتصوّر أن يكون المصيب فيه إلاً واحد كمسألة الرؤية والقدر وقدم الكلام.. ثم توسع في تقرير الفرق بين الأحكام المتعلقة بأفعال الجوارح والأحكام المتعلقة بالعقائد، انظر ٣٢٢/٢ من (الإحياء).

وقال الإمام النووي في (شرح مسلم) عند كلامه على حديث الأهر بتغيير المنكر: (ثم العلماء إنما يُنكرون ما أجمع عليه، أما المختلف فيه فلا إنكار فيه، لأن على أحد المذهبين: (كل مجتهد مُصيب) وهذا هو المختار عند كثير من المحققين أو أكثرهم. وعلى المذهب الآخر (المصيب واحد والمخطئ غير متعين لنا والإثم

مرفوع عنه)، وذكر قاضي القضاة أبو الحسن الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية) خلافاً بين العلماء في أن مَنْ قَلَّده السلطان الحسبة هل له أن يحمل الناس على مذهبه فيما اختلف فيه الفقهاء إذا كان المجتهد من أهل الاجتهاد، أم لا يُغَيَّر ما كان على مذهب غيره؟ و(الأصح أنه لا يُغَيَّر) لما ذكرناه، ولم يزل الخلاف في الفروع بين الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضي الله تعالى عنهم، ولا يُنكر محتسب ولا غيره على غيره، وكذلك قالوا: ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على مَنْ خالفه إذا لم يُخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً (جلياً) اهـ. (٢٣/٢).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: (والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مُجْمَعاً عليه، فأما المختلف فيه فمن أصحابنا مَنْ قال لا يجب إنكاره على مَنْ فَعَلَهُ مجتهداً أو مقلداً لمجتهد تقليداً سائغاً) اهـ. (جامع العلوم والحكم) ٢٨٤

وأقوال العلماء الدالة على أن من شرط إنكار المنكر على فاعله أن يكون (مُجْمَعاً على تحريمه وليس مُخْتَلَفاً فيه) كثيرة يطول

تتبعها — وقد ذكرنا بعضها في حواشي الكتاب كما سيمر بك — وفيما أوردناه هنا منها يكفي للدلالة على غيره.

ويُستفاد من كلام هؤلاء الأئمة: أن الدليل على ما قرّروه من كون المحرّم المختلّف فيه لا يُنكر على فاعله المجتهد أو المقلّد له هو

- أولاً: أن علماء الأصول اختلفوا: هل كل مجتهد مُصيب؟
- فعلى أحد المذهبين، وهو (أن كل مجتهد مُصيب) فعَدَم جواز الإنكار على فاعل المختلّف في تحرّيمه بين ظاهر.
 - وعلى المذهب الآخر، وهو (أن المُصيب واحد) فعَدَم جواز الإنكار على فاعل المختلّف فيه بين ظاهر أيضاً، لأنّ: (المخطئ غير متعين لنا، والإثم مرفوع عنه)، فكيف يجوز الإنكار ونحن لا نعلم كون الفاعل للمختلّف فيه مخطئاً؟ فإنّ (الإنكار) فرغ عن (تعيين كونه مخطئاً)، لكن خطؤه غير متعين، فلا إنكار، وهذا دليل واضح جلي.

فتبين بهذا: (أن إنكار المختلف فيه غير جائزٍ على المذهبين المشهورين في أصول الفقه) المعلومين لكل من له أدنى خبرة بهذا العلم.

ثانياً: أن الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الأئمة لم يزل الخلاف في الفروع الفقهية معروفاً بينهم مشهوراً، ولا يُنكر أحداً منهم على غيره. وهذا يدلُّنا على: (أن عَدَم جواز إنكار المختلف فيه أمرٌ مُجمَعٌ عليه بينهم) كما يُشيرُ إليه كلام النووي الذي نقلناه آنفاً.

لأن عَدَم إنكار كل منهم على غيره فيما اختلفوا فيه، فيه: (إجماعٌ ضمني على أن المختلف فيه لا يُنكر على فاعله).

وهذا يتبين أن قول النووي: (لم يزل الخلاف في الفروع بين الصحابة والتابعين...) الخ احتجاجٌ منه بـ(الإجماع الضمني) المستفاد من (عَدَم إنكار كل منهم على غيره): على (أن المختلف فيه لا يجوز إنكاره على فاعله سواء كان مجتهداً أم مقلداً)، لأن الصحابة والتابعين الذين حكى عنهم ذلك كان فيهم مجتهدون

ومقلّدون، ولا يُنكر المجتهد منهم على غيره سواء كان: مجتهداً أم مقلّداً

وكلام الغزالي موافق لما قرّره النووي في هذه المسألة كما لا يخفى على المتأمّل في كلامه، إلّا أنه أشار إلى الدليل الأوّل الذي ذكره النووي، ولم يُعرج على الثاني، لكنه زاد على النووي فائدة عظيمة، وهي: (النص على أن المخالف للنص الصّحيح باجتهاد أو تقليد لا يجوز الإنكار عليه) وذكر أمثلة لذلك كما رأيت في كلامه.

فهذه نصوص العلماء مع أدلّتها تُريك: ما يجوز إنكاره على فاعله، وما لا يجوز إنكاره، ومسألة خلق اللّحية من جزئيات هذه القاعدة وداخلية تحتها دخولاً بيّناً واضحاً، لأنّها مختلفٌ فيها بين العلماء: فمنهم مَنْ قال بـ(جوازه) مع (الكراهة)، ومنهم مَنْ قال بـ(حُرْمته) وخلافهم ناشئ عن تعارض الأدلّة كما سوف تراه في ثنايا الكتاب.

وبهذا يتجلى أن الإنكار على حالقها والمبالغة في ذلك من
الكتاب والباحثين وعلى الفضائيات كما مر بيانه: جهلٌ فاضحٌ
منهم بهذه القاعدة التي ما كان لهم أن يجهلوه، لأنهم وعَظا
و(مفتون)، والواعظ و(المفتي) يجب عليه أن يكون: (عالماً بما
يجوز إنكاره وما لا يجوز) حتى لا يملأ عقول العوام بالمعلومات
الباطلة التي تبطلها قواعد الشريعة، كما وقع منهم في مسألة خلق
اللحية التي شددوا فيها النكير مع أنها لا تبلغ إلى ذاك الحد،
لأنها مسألة مُختلف فيها كسائر المسائل المختلف فيها المقررة في
كُتب الفقه التي تعارضت فيها الأدلة، وهي كثيرة جداً لا
يُحصيها عدٌّ ولا يأتي عليها حصرٌ

ومن القواعد الضرورية التي جهلوها وهي تتعلق بإنكار المنكر
كما تتعلق بوظيفتهم الوعظية تعلقاً وثيقاً: أن من شروط تغيير
المنكر وإنكاره (أن يكون الإنكار بالرّفق واللّين) لا بالشدة
والغلظة والسب والوصم بالتخنث والتشبه بالنساء واللّعة
والطّرد من رحمة الله تعالى والتنمّص وبطلان الصلاة و
— لو سلّم لهم ذلك ودونه خسر القتاد — لأن المقصود من
تشريع تغيير المنكر وفائدته وثمرته هي. كفُّ المنكر عليه وانزجاره،

ومن المعلوم المشاهد أن إنكار (المنكر) — جدلاً في مسألتنا — على تلك الطريقة التي سلكوها ويسلكونها لا تزيد المنكر عليه إلا عناداً وإصراراً على فعله.

ولهذا أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه أن تكون دعوته إلى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة﴾، وقال عز وجل: ﴿ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك﴾، وأمر الله تعالى نبيه موسى وهارون على نبينا وعليهما الصلاة والسلام أن يقولوا لفرعون الذي ادّعى أنه إله فقال: ﴿ما علمت لكم من إله غيري﴾ قولاً لينا: ﴿فقلوا له قولاً لينا لعلّه يتذكر أو يخشى﴾، وقال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (ما كان الرّفق في شيء قط إلا زانه، ولا تُزَع من شيء قط إلا شانه).

ولو لم يكن في القرآن الكريم ما يدلُّ على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يكونا برفقٍ ولينٍ إلاّ قوله تعالى في حق فرعون: ﴿فقلوا له قولاً لينا لعلّه يتذكر أو يخشى﴾ لكفى وشفى، فكيف والقرآن كله دعوة إلى معاملة الناس بالرفق واللين والقول الحسن.

فمعاملة المنكر عليه فعله بالرفق واللين (قاعدة عامة)
أسسها القرآن الكريم:

- بالنصوص الخاصة كما في الآيات الكريمة المتقدمة.
- وبالنصوص العامة التي لا تخص شخصا دون آخر، بل تعمُّ كل الناس، كما في قوله تعالى: ﴿وقولوا للناس حسناً﴾، و﴿قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾ فهذا تشريع عام في وجوب الإحسان في القول لكل أحد، وفي كل حال، وكل زمان، وكل مكان، لأن (الناس) كلمة عامة تشمل جميع الأفراد، و(عموم الأفراد) يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والأمكنة) كما هو مدوّن في أصول الفقه.

فأين الكتاب والباحثون السالف ذكرهم وغيرهم ممن يتصدّى للفتوى على الفضائيات مما دلّت عليه هذه الآيات الكريمة من وجوب الرفق والقول الحسن والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة إلى سبيل الله والعمل بالحق وترك الباطل؟

فقارن بين ما أمر به كتاب الله تعالى في دعوة (الكفار، والطّغاة، والعُتاة كفرعون) إلى ترك ما هم عليه من كفرٍ وطغيان وعتوّ وبيّن ما صنعه السالف ذكرهم في إنكارهم (لا على النصارى، ولا على

اليهود، ولا على الجوس) وإنما على (إخوافهم المسلمين) من سبهم ووصفهم بالتخثُّث، وعَدَم الرجولة، والتشبه بالنساء، والخروج عن صورة الإنسانية والآدمية، ولعنهم، والحكم ببطلان صلاحهم الذي يساوي الكفر عند كثير من الأئمة.

وليت غلظتهم تلك كانت من أجل إنكار شيء (متفق على تحريمه) كقطيعة الرحم بدون علّة، وأكل الدنيا بالدين، وغيبة المسلمين، والسرقة، والزنا. وإنما من أجل شيء (مختلف فيه)، (وأدلة جوازه أقوى من أدلة تحريمه) كما سوف يمر بك في ثنايا هذا الكتاب.

بين يديك أخي القارئ كتاباً قيماً للسيد العلامة الفقيه المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى أجاد فيه فأبدع، ودلّل فأقنع، وأتى فيه بساطع البراهين، فقد تصدّى لبيان الصواب في حكم حلق اللحية.

وفي الحقيقة المؤلف رحمه الله تعالى تعرّض لمسألتين اثنتين وجلّى الحق فيهما:

— حُكْم حَلَق اللّٰحِيَةِ .
— حُكْم التَّشْبُه بِالْكَفَّارِ

فأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن القول الصَّواب والذي
تسندُه القواعد الاستدلالية أن حُكْم حَلَق اللّٰحِيَةِ: (الكراهة) لا
(الحُرْمَة)، مؤيِّداً ذلك بالقواعد الأصولية والضوابط الحديثية
وفند شبه المعتريين.

وأثبت أيضاً أن حُكْم (التَّشْبُه بِالْكَفَّارِ): (الكراهة)
لا (الحُرْمَة) ودلَّل على ذلك بالأدلة القاطعة والبراهين
الساطعة بحيث لا يبقى في ذلك ريب وشك عند ذوي الأفهام.

وهذه المسألة كثر فيها اللَّغَطُ وأُسيء تطبيقها وسببت مشاكل،
وإساءة إلى صورة الإسلام والمسلمين، ولا أريد الإطالة في الحديث
عن نتائج سوء تطبيقها وما جرته من إساءة وتشويه لصورة
المسلمين عند الصديق والعدو، ولكن سوف أذكر حادثة وقعت
بإحدى البلدان الأوروبية تعكس صورة ما نتكلَّم عنه وما نرمي
إليه.

فقد أُقيم مؤتمر إسلامي في إحدى المدن السويسرية سنة ١٩٩٩م لأطفال الجاليات العربية المسلمة ولأطفال المسلمين الجُدد من دول أوروبا (إيطاليا، فرنسا، سويسرا)، يعرض فيها الأطفال مواهبهم في مختلف المجالات سواء في عرض مسرحيات إسلامية أو إلقاء الأناشيد والقصائد أو مباريات حفظ القرآن وما إلى ذلك...

وعند انتهاء الأطفال من عرض مواهبهم تنطلق الحناجر بالتكبير والأيادي بالتصفيق، ولما تكرر التصفيق من غالبية المسلمين بعد كل عرضٍ أغضب ذلك بعضهم وقام مؤثباً وموبّخاً الآباء والأمهات، المسلمين والمسلمات، عرب وأوروبيين، على قيامهم بالتصفيق واصماً لهم بالجهل بحقائق الإسلام والتشبه بأهل الكتاب الكفار، وناصحاً لهم بأن يكتفوا بالتكبير ويقلقوا عن التصفيق، واندفع في التبجح مستدلاً على ما يراه: بكونه بدعة، وأن السلف لم يفعلوه، وأن التصفيق عدوى تلبس بها المسلمون لغفلتهم عن (حُرمة) التشبه بالكفار..

وانقسم الحاضرون إلى قسمين: قسم مؤيد، وآخر معارض مشتمز من هذا الذي سَفّه أحلامهم وادّعى جهلهم بالإسلام ولم

يراع الأدب في التُّصَحِّح، ولم يراع أيضاً وجود المسلمين من الأوروبيين وما قد يؤدي إليه سلوكه المنفر هذا. وانقلب تجمُّع واجتماع المسلمين في ذاك المؤتمر إلى خلاف واختلاف وارتفاع للأصوات... وكانت فتنة بكل معنى الكلمة.

وشاء الله تعالى أن يقضي على هذه الفتنة، وأن يرجع المسلمون إلى ما كانوا عليه من الوثام والوفاق على يد أحد المسلمين الأوروبيين، وهو مسلم إيطالي لم يمر على إسلامه آنذاك سنة واحدة، كنتُ قد تدارستُ معه مسألة التشبُّه بالكفار — كما سوف تراه أخي القارئ في هذا الكتاب — قام الأخ وصعد على المنصة وأخذ مكبر الصوت وقال لهم باللغة الإيطالية ما ملخصه: — إن القول أوالحكم الصَّواب في مسألة التشبُّه بالكفار هو (الكراهة) لا (الحُرْمَة). واندفع في إيراد الأدلَّة والبراهين على ذلك بما سوف يمر بك في هذا الكتاب.

— ثم قال لهم: لقد مر بي حديث نبوي يقول فيه صلى الله عليه وآله وسلم: (التصفيق للنساء والتسبيح للرجال) يعني في الصلاة، فإذا كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أباح التصفيق للنساء داخل الصَّلوات، وداخل المساجد، وهم واقفون أمام

خالقهم وربهم. كيف ترعمون أن فعل ذلك هنا بمؤقر، وليس بمسجد، ولا في صلاة: تشبهاً بالكفرة والمشرّكين؟ أترى الشارع يمنعه خارج الصلوات والمساجد، ويُجيزه في الصلوات والمساجد؟ ولو كان مطلقاً التصفيق محرماً لما منعه في حال وأباحه أو أمر به في حال أخرى. ثم العبرة بالمقاصد وما تُكُنّه الصدور، فنحن نصقّق للتشجيع لا بدافع التشبه كما ترعمون..

فدونك أخي القارئ كتاب (إفادة ذوي الأفهام بأن خلق اللحية مكروه وليس بحرام) للسيد عبد العزيز بن الصديق رحمه الله تعالى. وهو مخطوط مدرج ضمن كتاب (الفتاوى) له رحمه الله تعالى. وقد ضمنتُ إليه كتيب شقيقه السيد عبد الله بن الصديق رحمه الله تعالى (التنصيص على أن الحلق ليس بتنميص) لتعلّقه بمسألة خلق اللحية وزعم البعض أن حلقها كلها أو ما علق من الشعر حول الوجنتين هو (التنميص) الذي لعن سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم فاعله!!! وقد سبق طبع كتيب (التنصيص) بالمغرب. والله تعالى ولي التوفيق.

العايش هادي

التعريف بالمؤلف

إسمه ونسبه: هو العلامة احدث المفيد الناقد البصير السيّد الشريف أبو اليسر جمال الدين عبد العزيز بن محمد بن الصديق بن أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن عبد المؤمن الحسني الإدريسي الغماري المغربي. ينتهي نسبه إلى إدريس بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن فاطمة الزهراء ابنة سيّد الخلق عليه وعلى آله صلوات ربي وسلامه.

ولد في شهر جمادى الأولى سنة ١٣٣٨هـ بـثغر طنجة من بلاد المغرب الأقصى من والدين شريفيين كريمين.

أمّا والده: فهو السيّد محمد بن الصديق المولود سنة ١٢٩٥هـ والمتوفى سنة ١٣٥٤هـ، كان من أعلام المغرب المشاهير ، واسع الأطلاع، حسن البيان والتعليم والتبليغ، تاركاً للدنيا متجرداً عن علانقها، وكانت له حلقات علمية يُدرّس فيها رسالة ابن أبي زيد القيرواني وصحيح البخاري وغيرهما.

وقد أفرّد أخلاقه السنية وأحواله الزكية وآثره العلمية جماعة، منهم: ولده الأكبر الحافظ السيّد أحمد بن الصديق في (سبحة العقيق) وفي (التصوّر

والتصديق)، والفقيه محمد العياشي في (بُذرة التحقيق)، ومحمد بن الأزرق
الفاشي في (حادي الرَفِيق) وغيرهم.

وأما والدته: فهي حفيدة الإمام العلامة أحمد بن عجية الحسني المتوفى
سنة ١٢٢٥هـ صاحب تفسير (البحر المديد في تفسير القرآن المجيد)
و(إيقاظ الهمم في شرح الحكم) العطائية، و(الفهرسب) وغيرها من
المصنّفات.

أسرته العلميّة: ترعرع المترجم له في أحضان أسرة علميّة عريقة مما هيّا
له ذلك الارتقاء في أعلى مراتب العلم.

فمن أعلام أسرته. والده الذي تعاوده منذ صغره، فبعد قراءة القرآن
الكريم اشتغل بالطلب عليه، وكان مهتماً به غاية الاهتمام.

ومنهم شقيقه الحافظ أبو الفيض شهاب الدّين أحمد بن الصّدّيق المولود
سنة ١٢٢٥هـ والمتوفى سنة ١٣٨٠هـ بالقاهرة، بلغت مصنّفات أكثر من
٢٥٠ مصنّف، أكثرها في علم الحديث، منها (المداوي لعلل المناوي)،
و(الهداية في تخريج أحاديث البداية) لابن رشد، وفتح الوهّاب بتخريج
أحاديث الشهاب) للقضاعي وغيرها

ومنهم شقيقه الحدّث الأصولي أبو الفضل عبد الله بن الصّدّيق المولود سنة
١٢٢٨هـ والمتوفى سنة ١٤١٣هـ. له مصنّفات كثيرة منها: (بدع

التفاسير)، و(الابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج)، و(الرد المحكم المتين) وغيرها

ومنهم شقيقه العلامة المحدث الأصولي الفقيه السيّد عبد الحي بن الصديق المتوفى سنة ١٤١٥هـ له مصنفات قيّمة منها: (نقد مقال)، (حكم اللحم المستورد)، الحجّة الدامغة) وغيرها

نشاطه العلمي: بدأ السيّد عبد العزيز بن الصديق العماري رحمه الله تعالى دراسته وطلبه للعلم منذ الصغر في مسقط رأسه طنجة، ثم سافر إلى القاهرة سنة ١٣٥٥هـ فأخذ عن أكابر شيوخها كالشيخ عبد المعطي الشرشيمي، والشيخ محمود إمام، والشيخ عبد السلام غنيم الدمياطي، والشيخ محمد عزت وغيرهم.

واستفاد أيضاً من شقيقه الحافظ أحمد بن الصديق في شتى العلوم، لا سيما علم الحديث وفنونه الذي تضلّع فيه وبرع، وأصبحت له اليد الطولى في صناعته، فألّف فيه المؤلفات الكثيرة، وصار من كبار المشايخ الذين يُستجاز منهم.

نشر أبحاثاً علمية جمّة طوال عشرات السنين، بدأها بمجلة (الإسلام) عندما كان بالقاهرة، إلى (البلاغ) و(الخضراء الجديدة) الأسبوعية اللتين تصدران بطنجة، وقد بلغت المئات.

وقد تُرجمت مقالاته إلى عدد من اللغات، وخاصة الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، ومنها ما أعيد نشره في جرائد عالمية، ومنها جرائد تصدر من باريس ولندن.

ولما عاد إلى طنجة سار على ذلك التَّهَج الذي ارتسمه لنفسه، فكان يُجيب على أسئلة السَّائِلين من خلال كتاباته في الصحف والمجلات وخطب الجمعة.

وبالجملة فقد كان عالماً عاملاً وواعظاً متعظاً، ترسخ عظاته في قلوب السَّامعين حُسن سريره وطيب طويته. هذا مع سعة اطلاعه وقوّة نظره، وجودة استحضاره للمسائل.

مؤلّفاتُه: أغنى المكتبة اللعربية والإسلامية بكتب عديدة متنوّعة نذكر منها هنا:

- التّائيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التّدليس.
- بلوغ الأماني من موضوعات الصّغاني.
- إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادات من نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة.

- ١ — الباحث عن علل الطعن في الحارث.
- ٢ — التعطف في تخريج أحاديث التعرّف.
- ٣ — جلاء الدّامس من حديث: لا تردُّ يد لامس.
- ٤ — الجواهر المرصّعة في ترتيب أحاديث اللّآلئ المصنّوعة.

- ٥ — الجامع المصنّف لما في (الميزان) من حديث الرّأوي المضعّف.
 - ٦ — المشير إلى ما فات المغير من الأحاديث الموضوعّة في الجامع الصغير
 - ٧ — الجواهر الغوالي في الاستدراك على اللآلئ.
 - ٨ — التهاني في التعقّب على (موضوعات) الصغاني
 - ٩ — تذكرة الأحاديث الموضوعّة والتي لا أصل لها
 - ١٠ — رفع العلم بتخريج أحاديث يقاطز المهمم في شرح الحكم.
 - ١١ — دفع الوصب عن إمامة العزب.
 - ١٢ — محاضرة النشوان في الجواب عن عالم تطوان.
 - ١٣ — قطع الوتين ممن يحب السمن ويغبط السمين.
 - ١٤ — تنزيه الرسول عن افتراء الغبي الجهول.
 - ١٥ — إظهار ما كان خفيا من كلام الذهبي في حديث من عادى لي وليا
 - ١٦ — نظم الآل فيما أخذه الشمس بن طولون من كتب الجلال.
 - ١٧ — فتح الرحمان في ثبوت حديث أحلت لنا ميتتان ودمان.
 - ١٨ — السفينة العزيرية.
 - ١٩ — وجوب اتحاد المسلمين في الصوم والإفطار
 - ٢٠ — إتحاف ذوي المهمم العالية بشرح العشماوية.
 - ٢١ — حكم تنظيم الأسرة أو تحديد النسل.
 - ٢٢ — حكم الإقامة ببلاد الكفر، وبيان وجوبها في بعض الأحوال.
- وغيرها من المؤلّفات...

وفاته. وبعد عمر مبارك قضاه محدث المغرب السيّد عبد العزيز
الصدّيق الغماري رحمه الله تعالى في إعلاء كلمة الحق وخدمة العلم وأهله
لبّى نداء ربه يوم الجمعة ٦ رجب ١٤١٨ هـ بعد صلاة العصر
وشيع جثمانه يوم السبت بعد أن غسل بماء زمزم في موكب عظيم
شارك فيه عشرات الآلاف من المشيعين، وكان هذا أكبر تشيع تشهده
طنجة إلى حد الآن، فحُمل نعشه من داره إلى المسجد الأعظم، وتقدّم
للصلاة عليه ولده الأكبر الدكتور محمد بن الصدّيق ثم ولده عبد المغيث
بن الصدّيق، ثم حُمل إلى الزاوية الصدّيقية حيث مثواه الأخير، فدفن هناك
ظهر يوم السبت.

ولسه ذرية طيبة نسأل الله تعالى أن يوفّقهم لاقتفاء أثر والدهم العلامة
وأسلافهم العظام، وهم.

١- الدكتور محمد — ٢ عبد المنعم — ٣ عبد المغيث — ٤ عبد الأعلى
٥ — بنت.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه.

إفادة ذوي الأفهام
بأن حلق اللحية مكروه وليس بحرام

تأليف

السيد العلامة المحدث
عبد العزيز بن الصديق الغماري
رحمه الله تعالى

تحقيق وتقديم
العائش هادي

كنتُ جُزِمتُ في كتابي (وثبة الطَّافِر) (١) بأن حَلَق اللّٰحِيَةِ
(حرام) لورُود الأمر بإعفائها، ثم بعدَ البحث والنَّظر في المسألة لما
وَقَعَ فيها الخوض وكثُر الكلام وتكرار السؤال تبَيَّن لي:

- ❶ أن الأمر الوارد بالإعفاء على سبيل (الاستحباب) لا غير.
- ❷ وظهر لي أن الصَّواب مع القائلين بـ (كراهة) حلقها.
- ❸ وأن الذين يقولون بأن الحَلَق (حرام) — وتعدَّى
بعضهم (٢) فجعله من الكبائر (!!!) قد أخطأ خطأً بيِّناً —
وجاروا في الحُكم، وأتوا بما يخالف القواعد، وذهبوا إلى ما

❶ (وثبة الطَّافِر لبيان حال حديث: أترعون عن ذكر الفاجر) ص ١٨ المطبعة
المهدية — تطوان — المغرب.

❷ وآخر من زعم أن حلق اللّٰحِيَةِ من الكبائر المدعو: أبي عبد الرحمان فوزي بن عبد
الله بن محمد الأثري في مقدمة كتابه (الدرر المنتقى في تبين حُكم إعفاء اللّٰحِي) ص ٦،
والمدعو فريد بن محمد فويصة ناقلاً عن بعضهم ومسلماً له في كتابه (أحكام اللّٰحِي
والشَّارب) ص ٢٨.

لا يقولون به هم أنفسهم في مسائل أخرى كثيرة ورد
النَّهْي عنها لأجل (التشبه) كما هو الحال في حلق
اللحية الذي طَبَّل المانعون وزَمَرُوا وأقاموا الدنيا وأقعدوها
وَجَزَمُوا بأنه (كبيرة من الكبائر)!!! ونقيصة من النقائص
توجب (اللَّعنة والطَّرد من رحمة الله تعالى) (١)!!! بل لم
يكتفوا بهذا حتى خَرَقُوا الإجماع وسلكوا غير سبيل
المؤمنين فحكموا جهلاً منهم بقواعد الدِّين بـ(بطلان
صلاة الخالق) بالمرَّة لكونه (متشبهًا بالكفار، ومتزيئًا
بزينة النَّصارى واليهود)!!!

وكل هذا انسياق وانصياع للعادة دون أن يكون مبنيًا على
أسس علمية وقواعد أصولية يكون الحكم بما عامًّا في جميع ما ورد
النَّهْي عنه معللاً بعلة (التشبه).

ولهذا تجدد هؤلاء قد وقعوا فيما نَهَوْا عنه وبالغوا في تحريمه
والزَّجر عنه، فعملوا بمسائل ورد (النَّهْي) عنها لما فيها من (التشبه
بالنَّصارى واليهود) كترك الخضاب وغيره من المسائل التي لو
تتبعناها منهم لضاق المقام عن ذكرها.

— وآخر مَنْ زَعَم ذلك محمد بن أحمد بن إسماعيل في كتيبه (اللحية لماذا؟) ص ١٤

وكل هذا يدلُّ كما قلنا على أنهم قالوا بـ (تخصيص) حلق
اللحية بـ (التحريم) و (لعن صاحبه) و (بطلان صلاته) دون تلك
المسائل لأجل العادة لا غير، وحُكم الوسط الذي نشأوا عليه
وتربُّوا فيه، وذلك له أثر عظيم جدا على التفكير والنَّظر في
الأدلة الشرعية لمن لم تكن له بصيرة وفهم ثاقب.
وبسطُ هذا بأدلته له موضع آخر، وقد أشار إلى لَمعة منه ابن
خلدون في (مقدمته) وإن كان لم يُسهب.

ولمَّا كان الرجوع إلى الحق فضيلة، (والباحث المحقق هو الذي
يرجع عن رأيه إذا تبين له فساد دليله، وهذه طريقة السلف رضي
الله تعالى عنهم وهذا منهجهم، ولأجل ذلك تجد للرجل الواحد
منهم في المسألة الواحدة قولين وأكثر، بل رجع الإمام الشافعي
رضي الله تعالى عنه — وهو الإمام صاحب المكانة المرموقة بين
الأئمة في دقة النَّظر وجودة الفكر وحسن الاستنباط — عن مذهبه
الذي كان عليه في العراق من أوَّله إلى آخره لما تبين له عدم وقوعه
على الصَّواب في استخراج مسائله من الأدلة)، بيَّنتُ في هذه
الورقات اللطيفة بدون خشية ولا مبالاة لنقد السُّفهاء الذين إذا
شرقوا بريقهم وغلبوا على أمرهم لجئوا إلى الشتم والقذف

والسب والطعن في الأعراض، وتلك خطّة نربأ بأنفسنا عنها، ونُنزّه
قلمنا عن الولوغ في مداد السّفه، علما مِنّا بأن ذلك لا يُحقّق حقّاً
ولا يُبطل باطلاً، ولا يهدم عالياً ولا يرفع نازلاً

بل ذلك دليل عند العاقل الأريب والمهذب العفيف الأديب
على أن صاحبه رشّح بما فيه، وأنفق ممّا في كيسه، فهو كما يقول
المثّل. (رمتني بدائها وانسلت) (١) أو كالذبابة المكروهة عند الناس
التي لا تنزل إلا على أنتن ما تجدد.

أقول: يَبْتُ في هذه الورقات وجه قولنا في أن الأمر الوارد
بإعفاء اللّحية على (الاستحباب) لا على الوجوب كما قال بذلك
من قال من العلماء الجهابذة والنقّاد من أهل الاجتهاد في حلق
اللّحية (٢) وفي غيرها من المسائل المنهي عنها لأجل (التشبه)، ومن
الله تعالى وحده التوفيق والمهوّنة.

— مثلاً يقال لمن يُعبر غيره بعيب هو فيه، انظر (جمهرة الأمثال) لأبي هلال العسكري
٤٧٥/١، ٤٧٦، (مجمع الأمثال) لأبي الفضل الميداني ١/٤٨٦، (فصل المقال في شرح
كتاب الأمثال) لأبي عبيد البكري ٩٢/١

— قال الشّريف العلّامة الأصولي عبد الحّي بن الصّدّيق الفمّاري رحمه الله تعالى في
كتابه (الحجّة الدّامغة): (فمّمّن نص على (الكراهة).

* ابن قدامة في كتابه (المغني في فقه الحنابلة) ١/٦٦ نص على ذلك عند الكلام على خلق القفا، حيث قال: (وأما حفُّ الوجه: فقال مُهَنَّأٌ: سألتُ أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - عن الحف، فقال: ليس به بأس للنساء، وأكرهه للرجال) اهـ. والحفُّ هو أخذ الشعر من الوجه كما في كُتِبَ اللُّقَة.

* والإمام الغزالي في (الإحياء) ١/١٤٢ قال عند كلامه على الطَّهارة وأسرارها: (وفي اللحية عشر خصال مكروهة بعضها أشد كراهة من بعض - ثُمَّ قال بعد أن ذكر بعضها منها - الخامس: نتفها أو بعضها - يعني اللحية - بحكم القَبْثِ والهوس، وذلك مكروه) اهـ. والتَّفُّ أشد من الحلق.

* والنووي - وهو من أئمَّة الشافعية - قال في (شرح مسلم) ٣/١٤٩ ذكر العلماء في اللحية عشر خصال مكروهة بعضها أشد قبحاً من بعض - ثُمَّ عدَّها وزاد خصلتين - الحادية عشرة: عقدها وضمفها، الثانية عشرة: حلقها) اهـ.

* والقاضي عياض - وهو من أئمَّة مذهب مالك - قال في (إكمال المعلم بفوائد مسلم) ٢/٦٣: (يُكْرَهُ حَلْقُهَا وَقَصُّهَا) اهـ. ونقله النووي في (شرح مسلم) ٣/١٥١ وسلَّمه، وعادته: تعقَّب كلامه إذا كان خطأً.

* والشوكاني في (نيل الأوطار) ١/١٤٣ نقل عن عياض والنووي: (كراهة) حلقها، ولم يتعقَّب كلامهما، وذاك دليلٌ على أنَّه: قائلٌ بـ (كراهة) حلقها، لأنَّه لا يسكتُ عن كلام يُخالف قائله الدلائل الشرعية، كما يُعرَف ذلك باستقراء كتابه المذكور

ونصوص العلماء على (كراهة) حلقها كثيرة يطول تبَّعها، وفي هذا القدر كفاية للمُنْصِف. لأنَّ الغرض هو إثبات اختلاف العلماء في حلقها، هل يَحْرُمُ أو يُكْرَهُ؟ اهـ.

اعلم أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال. (عشرٌ من
الفطرة: قص الشَّارب، وإعفاء اللِّحية، والسواك، واستنشاق الماء،
وقص الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة،
وانتقاص الماء — ونسي الراوي العاشرة وقال — إلا أن يكون:
المضمضة) (١).

فهذه الخصال العشرة المذكورة مع إعفاء اللِّحية أغلبها (سُنَّة)
باتفاق العلماء، فقصر الشَّارب، والسواك، وقص الأظفار، وغسل
البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، والاستنجاء بالماء لم يقل أحد
بـ (وَجُوب) شيء منها

والثلاثة الأخر اختلفوا فيها، فالاستنشاق، والمضمضة، ذهب
الجمهور إلى أنها (سُنَّة) أيضاً، ولم يحصل الاتفاق بين العلماء على
(وَجُوبها) كما هو مذكور في محله.

— صحيح مسلم ٢٢٣/١، سنن أبي داود ١٤/١٥، سنن الترمذي ٩١/٥، سنن ابن ماجه

وورد في بعض روايات هذا الحديث ذكر (الختان) (١) مع هذه الخصال، وهو أيضا (سُنَّة) عند جمهور العلماء، منهم مالك رحمه الله تعالى.

واستدلَّ من قال بأنه (سُنَّة) بكونه ذكر مع هذه الأمور (المسئونة) في هذا الحديث، فإعفاء اللحية له حكم هذه الخصال العشرة، وقد علمت أنَّ أغلبها (سُنَّة) باتفاق والباقي لم يحصل الاتفاق على وجوبه، وما كان هكذا فلا ينبغي أن يدخل في حكم المحرمات التي يجب إنكارها وإقامة القيامة من أجلها، الأمر الذي لا يكون إلا في المسائل المجمع عليها كما نص على ذلك العلماء (٢).

— من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال. سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول. (الفطرة خمس أو خمس من الفطرة الختان والاستحداد وقص الشَّارِب وتقليم الأظفار ونتف الآباط) صحيح البخاري ٢٢٠٩/٥، صحيح مسلم ٢٢١/١، سنن أبي داود ٨٤/٤، سنن الترمذي ٩١/٥، سنن النسائي ١٤/١، سنن ابن ماجه ١٠٧/١

— قال الإمام زكرياء الأنصاري في (شرح الرُّوض) في كتاب السير ١٨٠/٤ (ولا يُنكر العالم إلا مجمعاً عليه، أي على إنكاره، لا ما اختلف فيه إلا أن يرى الفاعل تحريمه) اهـ.

وقال الحافظ السيوطي في (الأشباه والنظائر) ص ١٥٨ (القاعدة الخامسة والثلاثون: لا يُنكر المختلَف فيه وإنما يُنكر المُجمع عليه) اهـ.

فحالتى اللّحية لا يخرج عن كونه ترك (سنة) من سنن الفطرة
التي أغلبها مستحبٌ بإجماع المسلمين، وبعضها اختلف فيه بين
الوجوب وعدمه.

وقد يعترض القاصرون الذين بضاعتهم في العلم مزجاة على
هذا الاستدلال بأنه استدلال بـ(الاقتران) وهو ضعيف.
وهذا مردود عند أهل البَحْ والنَّظَر، فإن دلالة الاقتران
ضعفها غير مطلق ولا عام، بل تكون ضعيفة في مواضع وقويّة في
أخرى شأنها شأن الدلالات الأخرى.

والاستدلال بها هنا قويٌّ جداً كما قال الإمام المجتهد الأصولي
الحافظ ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى في (إحكام الأحكام)
ج ١/ ١٢٦، قال: (وأما الاستدلال بالاقتران فهو ضعيف، إلا أنه
في هذا المكان قويٌّ^(١))، لأن لفظة (الفطرة) لفظة واحدة استعملت

— قال العلامة محمد بن إسماعيل الصنعائي في (العدة) حاشيته على (إحكام
الأحكام) لابن دقيق العيد ٣٥٨/١: (قوله: إلا أنه في هذا المكان قويٌّ، أقول: قسموا
دلالة الاقتران ثلاثة أقسام: قويّة في موطن، وضعيفة في موطن ويتساوى الأمران في
موطن.

في هذه الأشياء الخمسة، فلو افرقت في الحكم أعني أن تستعمل
في بعض هذه الأشياء لإفادة الواجب وفي بعضها لإفادة الندب لزم
استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين وفي ذلك ما عُرف في
علم الأصول (١)، وإنما تضعف دلالة الاقتران ضعفا إذا استقلت
الجمل في الكلام، ولم يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معنيين
كما جاء في الحديث: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل

= أما الأول: فإنه حيث تجتمع القريبتان فما فوقهما في أمرٍ اشتراكا في إطلاقه،
واشتراكا في تفصيله، فتقوى الدلالة كحديث الباب أي حديث الفطرة —، فإنها
اشتراك في لفظ: (الفطرة) ثم فصلها، وكفوله صلى الله عليه وآله وسلم: (حق على
كل مسلم: أن يغتسل يوم الجمعة، ويستاك، ويمس من طيب بيته) فقد اشتركت الثلاثة
في إطلاق: (الحق)، فإذا كان مستحبا في اثنين منها كان في الثالث مستحبا
— وأما الثاني وهو أضعفها: فإنه عند تعدد الجمل، واستقلال كل واحدة منها بنفسها
كما أشار إليه الشارح — ابن دقيق العيد — ومثله ما يأتي.

— وأما الثالث وهو تساوي الأمرين. فإنه حين يكون العطف ظاهراً وقصد التكلم
ظاهراً، فيتعارض ظاهر اللفظ وظاهر القصد، فإن غلب ظهور أحدهما اعتُبر، وإلا رجع
إلى الترجيح) اهـ. (العدّة) للأمير الصناعي المطبعة السلفية القاهرة طبع سنة ١٣٧٩ هـ.
— أي من عَدَم جوازهِ، لأنه يكون تعميةً وإلغازاً وجمعا بين المتنافيين. قاله العلامة
محمد بن إسماعيل الأمير الصناعي في (العدّة) حاشيته على (إحكام الأحكام) لابن دقيق
العيد ١/٣٥٨.

فيه من الجنابة) (١) حيث استدلَّ به بعض الفقهاء على أن اغتسال
الجنب في الماء يُفسده لكونه مقروناً بالنَّهي) انتهى.

فإن قالوا: إنَّ (الأمر) قد ورد بإعفاء اللحية لأجل (مخالفة
الكفار)، فوجب (تخصيص) إعفاء اللحية من بين تلك الخصال
العشرة بـ (الوجوب).

قلنا: ومن قال أن الأمر بـ (مخالفة الكفار) لـ (الوجوب) دون
(النَّدب) حتى يكون الأمر بإعفاء اللحية لـ (الوجوب) دون
(النَّدب)؟

هذا: غلط في الفهم، وخطأ في التفكير، وقصور في البحث، فلم
يفهم أحد من الصحابة ولا من بعدهم من الأئمة أن: (الأمر
بمخالفة الكفار للوجوب).

والدليل على هذا:

• أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (إن
اليهود والنصارى لا يصـبـغـون

فخالفوهم)^(١) وفي حديث آخر (غَيَّرُوا الشَّيْبَ
وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)^(٢) ومع ذلك كان عدد
 كبير من الصَّحَابَةِ لَا يَخْضِبُونَ^(٣) ولم يعترض عليهم
 الخاضِبُونَ منهم بأنهم ارتكبوا (مُحَرَّمًا) واستحقُّوا (اللَّعْنَةَ)
 بترك الخضاب لما في ذلك من (التَّشَبُّه بِالْيَهُودِ

^١ — صحيح البخاري ١٢٧٥/٣ — ٢٢١٠/٥، صحيح مسلم ١٦٦٣/٣، سنن أبي داود ٨٥/٤، سنن النسائي ١٨٥/٨، سنن ابن ماجه ١١٩٦/٢

^٢ — سنن الترمذي ٢٣٢/٤، سنن النسائي ١٣٧/٨، صحيح ابن حبان ٢٨٧/١٢ مسند أحمد ٢٦١/٢، سنن البيهقي الكبرى ٣١١/٧، المعجم الأوسط ٥٥/٢

^٣ — منهم: علي بن أبي طالب، عمر بن الخطاب، الحسن بن علي بن أبي طالب، الحسين بن علي بن أبي طالب، أبي بن كعب، أنس بن مالك، مالك بن أوس بن الحدثان النصري، سلمة بن الأكوع، عبد الرحمان بن أشيم، أبي الطفيل عامر بن واثلة، أبي برزة الأسلمي، السائب بن يزيد، عثمان بن عفان، الزبير بن العوام، عبد الرحمان بن عوف، طلحة، بلال بن أبي رباح، عبد الله بن مسعود، عمار بن ياسر، أبو طلحة. راجع: (الآداب الشرعية والمُتَحِ المَرعِيَّة) لابن مفلح ٣/٣٥٣ (تَهذِيبُ الْآثَارِ) لابن جرير الطبري — الجزء المفقود — من ص ٤٩٦ إلى ٥٠٢، وكتاب (حُسْنُ الْخُطَابِ فِي الشَّيْبِ وَالْخُضَابِ) للحافظ عبد الرحمان ابن الجوزي — مخطوط — من الورقة (١٨٥) إلى (١٨٦)، قد جاء من طُرُقٍ أُخْرَى أَنْ بَعْضَهُمْ كَانَ يَخْضِبُ، وذكر ابن الجوزي في كتابه العديد ممن كان لا يَخْضِبُ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، منهم: سعيد بن المسيب، القاسم بن محمد بن أبي بكر، عمر بن عبد العزيز، سلمة بن كهيل، عطاء بن السائب، موسى ابن أبي عائشة، محمد بن جحادة، عبد الله بن زيد الأنصاري، وغيرهم...

والنَّصارى). بل أجمعت الأمة من بعدهم على أن الخطاب
(سُنَّة) لا غير، رغم كون تركه فيه: (تشبه باليهود
والنَّصارى)، إلا ما نُقل عن أحمد أنه يجب مرَّة في العمر
للامتنال.

● وأمر صلى الله عليه وآله وسلم بإحفاء الثَّوَابِ لأجل
(مخالفة الكفار) (١)، ومع ذلك كان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يترك شاربه إلى درجة أنه كان يفتله إذا
غضب كما في (الموطأ) (٢)، وكان مالك رحمه الله تعالى
يتركه ولا يحلقه ولا يحفيه، ويحتجُّ بقتل عمر لشاربه إذا
همَّ أمرٌ، كما في (المدارك) ١/١٢١ طبعة الشمال
الإفريقي.

● وأخبرت أسماء بنت عميس السيِّدة فاطمة الزَّهراء عليها
السلام أنها رأت الحبشة (وهم نصارى) يضعون الميِّت
في التابوت يسترون به جسَد الميِّت فأوصت رضي الله

— عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (خالفوا المشركين وفسروا
اللَّحَى وأحفوا الثَّوَابِ) صحيح البخاري ٥/ ٢٢٠٩، صحيح مسلم ١/ ٢٢٢
— الآحاد والمشائي ١/ ٩٠٠، المعجم الكبير ١/ ٦٦، مجمع الزوائد ٥/ ١٦٦ العلل
ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ٢/ ٧٣

تعالى عنها أن يصنعوا لها تابوتا عند وفاتها، ونُقِذَت
وصيّتها^(١)، وصلى عليها أبو بكر وكبار الصحابة رضي
الله تعالى عنهم، ولم يعترض أحدٌ منهم على تنفيذ هذه
الوصية التي فيها (التشبه بنصاري الحبشة)، ولو لم تكن
إلا هذه القصة وحدها لكانت كافية في (صرف الأوامر
الواردة بمخالفة الكفار إلى الاستحباب وبيان أنها ليست
للوجوب). إذ فيها سكوت كبار الصحابة وأهل الحل
 والعقد منهم على شيء لم يكن معروفا بالمدينة مطلقاً، ولا
 عُرف إلا عن طريق مهاجرة الحبشة الذين أتوا بذلك من
 عند (نصاري الحبشة). فهذا إجماعٌ سكوتيٌّ من الصحابة
 على: (أن التشبه بالكفار ليس حرام)، وأن النهي الوارد
 فيه إنما هو على (التنزيه والكراهة لا غير)، وهذا أصح
 إجماع على وجه الأرض، وحتى الذين يُنكرون الإجماع
 يحتجّون بهذا الإجماع، بل لا يقولون إلا به ويُنكرون
 سواه.

^١ — المستدرک علی الصحیحین ۳/ ۱۷۷، سنن البیہقی الکبریٰ ۴/ ۳۴، مصنف ابن أبی
 شیبہ ۷/ ۲۵۹، مصنف عبد الرزاق ۳/ ۳۸

وَمَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ بـ(وَجُوب) إِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ وَ(تَحْرِيم) حَلْقِهَا
إِنَّمَا حَكَمَ بِذَلِكَ كَمَا قُلْنَا لِأَجْلِ الْعَادَةِ، الَّتِي تَرَبَّى فِيهَا، وَنَشَأَ
عَلَيْهَا، وَأَلْفَهَا فِي حَيَاتِهِ الْاجْتِمَاعِيَةِ كَمَا كَانَ الْحَالُ عِنْدَنَا فِي الْمَغْرِبِ
قَبْلَ انْتِشَارِ حَلْقِ اللَّحْيَةِ، كَمَا نَرَى فِي حَلْقِهَا السُّوءَ الْكَبِيرَ،
وَالْمُوبِقَةَ الْعَظِيمَ، لَكُنْ ذَلِكَ مُخَالَفًا لِحَالَةِ مَجْتَمَعِنَا الْمُتَّحِي.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ الْفُقَهَاءَ لَمْ يَقُولُوا بـ(تَحْرِيم) كُلِّ مَا وَرَدَ
(النَّهْي) عَنْهُ لِأَجْلِ (التَّشْبِيهِ).

بَلْ قَالُوا فِي بَعْضِ ذَلِكَ بـ(عَدَمُ الْكَرَاهَةِ تَمَامًا)، فَلَوْ كَانُوا
صَادِقِينَ فِي هَذَا الْاسْتِدْلَالِ وَقَائِلِينَ بِهِ عَنْ نَظَرٍ صَادِقٍ، وَبِحَسَبِ دَقِيقِ
لَا لَتَزَمُوا تَطْبِيقَهُ عَلَى كُلِّ جَزْئِيَّةٍ، وَلَتَمَسَّكُوا بِهِ فِي كُلِّ مَا وَرَدَ فِيهِ
(النَّهْي) لـ(أَجْلِ التَّشْبِيهِ)، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا هَذَا، وَلَا التَّزَمُوا بِهَذَا
الْحُكْمِ الصَّارِمِ فِي حَلْقِ اللَّحْيَةِ فِي الْمَسَائِلِ الْآخَرَى الْكَثِيرَةِ الْوَارِدِ
فِيهَا مَا وَرَدَ فِي حَلْقِ اللَّحْيَةِ تَمَامًا بِدُونِ فَارِقٍ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ:
خَبَطُوا فِي الْمَوْضُوعِ خَبَطَ عَشَوَاءَ، وَرَكَبُوا مَتَنَ عَمِيَاءَ، وَلَمْ يَحَقِّقُوا
الْمَنَاطَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَيَضْبُطُوا الْقَاعِدَةَ فِيهَا.

ولبيان خطأهم الفاحش في مسلكهم هذا نُورد جملة من المواضع التي خالفوا فيها القاعدة التي تمسَّكوا بها في حلق اللّحية بدون أدنى دليل منهم يُبرهن على جواز هذه المخالفة.

وبذلك يظهر للباحث الذي يأنف عن اتباع القيل والقال بدون أدنى برهان:

- أن قولنا بإعفاء اللّحية (سُنّة) لا غير.
 - وأن الخالق لا يُخرُج عن كونه ارتكب (مكروهاً): هو القول الصَّواب والحكم الحق في المسألة الذي لا ينبغي بل يجب عَدَم القول بغيره.
- وبذلك يُخرُج من ورطة التحكُّم في الأدلّة بالهوى والاستحسان المجرّد عن الهوى، فنقول:

من باب الصَّلَاة

- يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (صَلُّوا في نعالكم ولا تشبَّهوا باليهود) (١) ولم يثبت عنه صلى الله عليه وآله

وسلم أنه صَلَّى خارج المسجد بدون نعال. والفقهَاء لا يقولون بـ(وجوب) هذه (المخالفة) ولا بـ(استحبابها)، وربما أنكروا الإنكار البالغ على فاعل هذه السُّنة، وقد وَقَعَ منهم ذلك فعلاً، لأنهم أَلْفُوا الصلاة بدون نعال، فإذا وَقَعَ نظرهم على أَحَدٍ يصلي في نعله أنكروا عليه ذلك، ولأجل ذلك أَلَفَ شقيقنا أبو الفيض رحمه الله تعالى رسالة لطيفة في الموضوع سَمَّاها (تحسين الفعال في الصلاة بالنعال) وهي مطبوعة.

- ونهى صلى الله عليه وآله وسلم عن تأخير المغرب إلى طلوع النُّجُوم مضاهاة لليهود، وتأخير الفجر إلى محاق النُّجُوم مضاهاة للنَّصرانية^(١). والفقهَاء يقولون: بـ(استحباب) ذلك لا غير، ولم يقولوا بـ(وجوبه) لأجل (المخالفة).

— مسند أحمد ٤/٣٤٩، المعجم الكبير للطبراني ٨/٨٠، بلفظ: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (لا تزال أُمَّتي في مسكة من دينها ما لم ينتظروا بالمغرب اشتباك النجوم مضاهاة لليهود وما لم يؤخِّروا الفجر مضاهاة للنَّصرانية) وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ١/٣١١: رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات.

• وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن تغميض العينين في الصلاة لأنه من فعل اليهود^(١). والفقهاء يقولون: أنه (مكروه) لا غير، بل قالوا: إذا دعت الحاجة إلى تغميض العينين لحضور القلب (لم يُكرهه)^(٢).

• وقال صلى الله عليه وآله وسلم في تطويل الصلاة (إنها من تشديد أصحاب الصوامع والديارات)^(٣) يعني النصارى، والفقهاء لا يقولون بـ (تحريم) التطويل لأجل هذه المشاهدة بل ولا بـ (الكراهة).

• وهي عليه الصلاة والسلام عن سدل الرجل ثوبه في الصلاة كفعل اليهود^(٤). والفقهاء يقولون: أنه (مكروه) لا غير، وقال مالك: لا بأس به.

^١ — (فيض القدير) للمناوي ٤١٤/١

^٢ — راجع (إتحاف السادة المحققين بشرح إحياء علوم الدين) لمرتضى الزبيدي ١٢٦/٣

^٣ — مسند أبي يعلى ٣٦٥/٦، المعجم الكبير للطبراني ٧٣/٦، والأوسط له ٢٥٨/٣، شعب الإيمان للبيهقي ٤٠١/٣، التاريخ الكبير للبخاري ٩٧/٤، معجم الصحابة لابن قانع ٢٦٦/١

^٤ — جاء في مصنف ابن أبي شيبة ٦٢/٢ ومصنف عبد الرزاق ٣٦٤/١ والسنن الكبرى للبيهقي ٢٤٣/٢ عن عبد الرحمان بن سعيد بن وهب عن أبيه أن علياً رضي الله عنه رأى قوماً يصلُّون وقد سدلوا ثيابهم فقال: (كأنهم اليهود قد خرجوا من فهران)، =

• وفي صلى الله عليه وآله وسلم عن اتّخاذ المحاريب في المساجد كما يفعل النّصارى في كنائسهم^(١). ولم يقل أحد بـ (كراهتها) فضلاً عن (حُرمتها)، بل وقع إجماع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها على اتّخاذها في المساجد، ورأوها من البدع الحسنة، ولهذا قالوا: لا يجوز الاجتهاد معها لأجل معرفة القبلة، لأنها كافية في الدلالة على ذلك. وانظر (إعلام الأريب بمُحدوث بدعة المحاريب)

قال أبو عبيد: هو موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه، وقال عبد الرزاق: فهرهم: كنائسهم، والسّدل هو: إسبال الرّجل ثوبه من غير أن يضمّ جانبيه بين يديه. وأخرج أبو داود ٢٤٢/١، والحاكم ٢٥٣/١ وصحّحه على شرطهما وسلّمه الذهبي عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا كان لأحدكم ثوبان فليصلّ فيهما، فإن لم يكن إلا ثوب واحد فليأترّ به ولا يشتمل اشتمال اليهود)، والاشتمال: من الشملة، كساء يتغطّى به والمنهي عنه هو التجلّل بالثّوب وإسباله من غير أن يرفّع طرفه.

— أخرج ابن أبي شيبة ٤٠٨/١ عن موسى الجهني مرفوعاً بلفظ. (لا تزال أمّتي بخير ما لم يتخذوا في مساجدهم مذابح كمدابح النّصارى).
وروى البزار ٢١٠/١ بسند رجاله موثّقون عن عبد الله بن مسعود أنه كره الصلاة في الحراب وقال: (إنما كانت للكنائس فلا تشبّهوا بأهل الكتاب).

للحافظ السيوطي رحمه الله تعالى وتعليقات الشقيق السيّد
عبد الله عليه (١)

• وفي صلى الله عليه وآله وسلم عن تشييد المساجد
وزخرفتها كما يفعل اليهود والنصارى في كنائسهم (٢).
والفقهاء يقولون: لا (كراهة) في ذلك، بل قالوا:
(يُسْتَحَبُّ) ذلك، كما زخرفت الناس بيوتهم وشيّدوها
صوناً لها عن الاستهانة بها واحتقارها، حتى أفتى التقي
السبكي رحمه الله تعالى بـ (جواز) زخرفتها بالذهب
والفضّة (٣).

— طبع بمطبعة الشرق، مع مقدّمة للعلامة محمد زاهد الكوثري، وللسيّد الحافظ أحمد
بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى كتاب (إيضاح المريب من تعليق إعلام الأريب
بحدوث بدعة الخراب) مخطوط عندي منه نسخة، لا غنى لمن طالع كتاب السيوطي
بتعليقات السيّد عبد الله بن الصديق رحمه الله تعالى عنه..

— أخرجه ابن ماجه ١/٢٤٤ عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم: (أراكم ستشرفون مساجدكم بعدي كما شرفت اليهود كنائسها، وكما شرفت
النصارى بيعها).

٣ — في كتابه (تنزل السكينة على قناديل المدينة) المدرج بفتاويه ١/٢٦٤.

• وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن تغطية الفم في الصلاة لأنه من فعل المجوس^(١) والفقهاء لم يقولوا بـ (تحريمه) لأجل ذلك، واقتصروا على (الكراهة).

• وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة وقت غروب الشمس ووقت طلوعها لأن الكفار يُصلُّون في ذلك الوقت^(٢). والفقهاء قالوا: أن ذلك (مكروه) لا غير

• وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن التمايل في الصلاة لأنه من فعل اليهود^(٣). والفقهاء لا (يحرمونه).

• وهي صلى الله عليه وآله وسلم أن يُصَلِّي النَّاسُ قِيَامًا خلف الإمام القاعد إذا كان مريضاً، وقال: (إن ذلك من

— نيل الأوطار ٢/٦٨

— صحيح مسلم ٢/٢٠٨-٢٠٩، مسند أحمد ٤/١١١، سنن ابن ماجه ١/٢٩٦

^٣ — الحلية لأبي نعيم ٩/٣٠٤، نوادر الأصول للحكيم الترمذي ١/٦٩٢ في الأصل ١٤٥ بلفظ: (إذا قام أحدكم في الصلاة فليُسَكِّنْ أطرافه، ولا يتملَّ كما يتملَّ اليهود، فإن تسكين الأطراف في الصلاة من تمام الصلاة) وفي إسناده وضَّاع، راجع المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي للحافظ أحمد بن الصديق الغماري ١/٤٣٦-٤٣٧.

فعل الأعاجم مع ملوكهم (١). والفقهاء لا يقولون بهذا
مطلقاً، بل يرون بطلان صلاة الصحيح قاعداً خلف الإمام
القاعد، ولا حجة لهم على هذا البطلان مطلقاً، بل
الواجب هو ما ثبت بالنص الصريح في ذلك. ودعوى: أن
ذلك منسوخ غير صحيحة ولا برهان عليها، كما بيناه في
موضع آخر والأمر إذا كان متضمناً لخبر من الأخبار لا
يدخله النسخ، كما في هذه المسألة، فإن الرسول أخبر عن
سبب النهي عن ذلك وهو. كونه (من فعل الأعاجم)
فكيف ينسخه؟

• ولما أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعل علامة للإعلام
بوقت الصلاة قبل الأذان أشاروا عليه بالنار فقال: (إنها
من فعل الجوس) ثم أشاروا عليه بالبوق فقال. (إنه من فعل
اليهود) وترك كل ذلك. وشرع الله تعالى الأذان كما ورد

— صحيح مسلم ٣٠٩/١، سنن النسائي ٩/٣، سنن ابن ماجه ٣٩٣/١، مسند أحمد
٣٣٤/٣، صحيح ابن خزيمة ٢٤٥/١، صحيح ابن حبان ٤٩١/٥، الأدب المفرد
لنبخاري ٣٢٧/١.

مبيناً في كُتُب السُّنَّة^(١). والفقهاء منذ قرون وهم يعلنون
عن وقت المغرب والعشاء والفجر بإيقاد الشموع في
المآذن، ولم يَرَوْا في ذلك نكارة رغم تصريح الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم بـ(أن ذلك من فعل الجوس)،
واستقرَّ عليه عمل المسلمين منذ قرون إلى أن ظهرت
الكهرباء. وكذلك أفتوا منذ قرون بـ(استحباب)
الإعلام في رمضان بالنظام الذي فيه شبهة باليهود (راجع:
سُنن المهتدين للمواق). بل الذي يُعلن الحرب على
المسلمين لأجل حَلْق اللَّحْيَةِ لما فيه من (التشْبُه باليهود
والنَّصارى) يوافق اليوم وفي هذا الوقت بالذَّات على
الأذان في المساجد بالمكروفون الذي هو في حُكم البوق
الذي تركه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (مخالفة
لليهود).

— صحيح البخاري ١/١٥٧ و ٤/٢٠٦، صحيح مسلم ٢/٢، سنن الترمذي ١/٣٠٦
 سنن أبي داود ١/١٩٤، سنن النسائي ٢/٢، سنن ابن ماجه ١/٢٣٢، صحيح ابن خزيمة
 ١/١٩١.

• ويقول صلى الله عليه وآله وسلم: (إنا أمة أمية لا تكتب ولا تحسب، الشَّهْرُ هَكَذَا...) الحديث^(١). فجعل الله علامة هذه الأمة دون سواها من الأمم أنها لا ترجع في أوقات عبادتها إلى الحساب كما كانت الأمم السابقة، ومع ذلك لم ينكر أحد من الفقهاء ما جرى به العمل من الرجوع إلى معرفة أوقات الصلاة والصيام لحساب أهل التوقيت. بل ألغى في المدُن مراقبة الزوال وسقوط الظلال بالمرة، واكتفى النَّاس في ذلك (بالحصَّة) التي يضعها الموقَّت وهي مبنية على الحساب، بل ولم يقف الأمر عند هذا الحد حتى صار للموقَّت الحاسب أُجْرَةٌ من الأعباس لأجل عمله.

ومن باب الجنائز

• كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا تبع جنازة لم يقعد حتى تُوضَعَ في اللَّحْد، فقال له حَبْرٌ: هَكَذَا نَفْعَلُ يَا مُحَمَّدُ،

— صحيح البخاري ٢/٦٧٥، صحيح مسلم ٢/٧٦١، مسند أحمد ٢/٤٣.

فجلس وقال. (خالفوهم) (١). والفقهاء لم يقولوا
بـ(وجوب) هذه المخالفة، بل ولا التفت إليها أحد من
المسلمين.

• وقال صلى الله عليه وآله وسلم: (اللحد لنا
والشق لغيرنا) (٢)، وفي رواية: (لأهل الكتاب) (٣).
والفقهاء لا يقولون بـ(وجوب) اللحد لأجل (المخالفة
لأهل الكتاب)، بل لم يخطر على بال أحد (تحريم) الشق.
وحق الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يخطر ببالهم أن
(النهى) في هذه (المخالفة) لـ(التحريم). ولهذا لما توفي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفوا: هل
يلحدون له أو يشقون؟ وكانوا قد أرسلوا إلى من يشقُّ

— سنن أبي داود ٢٠٤/٣، سنن الترمذي ٣٤٠/٣، سنن ابن ماجه ٤٩٣/١، شرح
معاني الآثار للطحاوي ٤٨٩/١، مسند البزار ١٣٣/٧ ناسخ الحديث ومنسوخه لابن
شاهين ٣٠٠/١، السنن الكبرى للبيهقي ٢٨/٤

— سنن أبي داود ٢١٣/٣، سنن الترمذي ٣٦٣/٣، سنن النسائي ٨٠/٤، سنن ابن
ماجه ٤٩٦/١، مسند أحمد ٣٥٧/٤، مسند الحميدي ٣٥٣/٢، مسند الطيالسي ٩٢/١،
مصنف ابن أبي شيبة ١٣/٣، المعجم الكبير للطبراني ٣١٧/٢، الطبقات الكبرى لابن سعد
٢٩٤/٢

— سنن ابن ماجه ٤٩٦/١، مسند أحمد ٣٦٢/٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٤/٢

ويلحد فقالوا: مَنْ أتى أولاً هو صاحب الأمر^(١)، فجاء
 الذي يلحد فألحدوا له، فلو كان التَّهْي عن المخالفة
 لـ (التَّحريم) لَمَا اختلفوا فيما يفعلون برسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولجزموا من أوّل مرّة باللّحد. ولو لم يكن
 في: كَوْن (مخالفة أهل الكتاب): على (الكراهة) لا
 (التَّحريم) إلّا هذه القصة لكفى دليلاً على ذلك، لأنها
 إجماعٌ من الصّحابة رضي الله تعالى عنهم على (جواز)
 اللّحد والشق الذي أخبر صلى الله عليه وآله وسلم: (أنه
 من فعل أهل الكتاب). فلو قال الإنسان: (إن القول بأن
 مخالفة أهل الكتاب واجبة: فيه خلاف لإجماع الصّحابة)
 لكان على صواب وحق.

- الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦، وقال الحافظ ابن حجر في
 تلخيص الحبير ٢/ ١٢٨ (رواه أحمد وابن ماجه من حديث أنس وإسناده حسن...) اهـ.

ومن باب الصيام

• قال صلى الله عليه وآله وسلم: (فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر)^(١). والفقهاء لا يقولون بـ(وجوب) السحور لأجل (مخالفة أهل الكتاب)، بل الإجماع وقع على أنه (مندوب) لا غير، ولا إثم على تاركه.

• وأمر عليه الصلاة والسلام بتعجيل الفطر لأن اليهود والنصارى يؤخّرونه^(٢). والفقهاء لا يقولون بـ(وجوب) التعجيل.

— صحيح مسلم ٧٧٠/٢، سنن أبي داود ٣٠٣/٢، سنن الترمذي ٨٩/٣ وقال: هذا حديث حسن صحيح، سنن النسائي ١٤٦/٤، مسند أحمد ١٩٧/٤-٢٠٢، سنن الدارمي ١١/٢، السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٦/٤، مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٥/٢، مصنف عبد الرزاق ٢٢٨/٤، مسند أبي يعلى ٣٢٢/١٣، مسند عبد بن حميد ١٢١/١

— سنن أبي داود ٣٠٥/٢، السنن الكبرى للنسائي ٢٥٣/٢، سنن ابن ماجه ٥٤٢/١، مسند أحمد ٤٥٠/٢، صحيح ابن حبان ٢٧٣-٢٧٧، المستدرک للحاکم ٤٣١/١، وصحّحه على شرطهما، السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٧/٤، مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٧/٢، كتاب الصيام للفريابي ٤٨/١.

• وفى صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال، وقال:
(يفعل ذلك اليهود والنصارى)(^١). والفقهاء يقولون أنه
(مكروه)، واختلف الشافعية: هل الكراهة تنزيهية أو
تحريمية؟

• وفى صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم الشك لما
فيه من مشابهة أهل الكتاب في زيادة مدّة صومهم(^٢).
وقال جماعة من الفقهاء بـ(جواز) صيامه، وقال آخرون:
(يُسْتَحَبُّ)، وربما قال بعضهم بـ(وجوبه). والخلاف في
المسألة معروف، أُلّف فيها أبو بكر الخطيب رداً على بعض

^١ — مسند أحمد ٢٢٥/٥، مسند الطيالسي ١/١٥٣، وقال الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد والطبراني في الكبير ولبى لم أجد من ذكرها ببقية رجاله رجال الصحيح. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤/٢٠٢-٢٠٣ أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرهما بإسناد صحيح إلى ليلى امرأة بشر بن الخصاصية.

^٢ — التهني عن صيام يوم الشك أخرجه أبو داود ١/٤٠٢، الترمذي ٣/٢٠٢ وقال:
حسن صحيح، النسائي ٤/١٤٣، ابن ماجه ١/٥٢٧، والحاكم في المستدرک وصحّحه
على شرطهما وسلّمه الذهبي، وقال الحافظ السيّد أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله
تعالى. ذكر العلماء أن العلة في ذلك مشابهة أهل الكتاب لأنهم زادوا في مدّة صومهم.

الحنابلة، ولخص الكتائب النووي رحمه الله في كتاب
الصيام من (المجموع) (١).

• وكان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم يوم السبت والأحد
غالبًا ويقول. (إنهما عيدا المشركين فأنا أحب أن
أخالفهم) (٢). والفقهاء لا يقولون بـ (وجوب) صيامهما
لأجل (هذه العلة)، بل الكثير منهم لم يلاحظ هذا المعنى،
فصار يُشارك النَّصارى في الخروج يوم الأحد إلى الحدائق
والغابات ومساقط المياه لأجل التَّزْهِة والفُسْحَة والتمتُّع
بجمال الطبيعة، فأين هذا من فعل الرسول صلى الله عليه
وآله وسلم يوم السبت والأحد؟ بل هو على الضَّدِّ
والنَّقِيض من ذلك تمامًا. فهذه غفلة عظيمة جدا من فاعل
هذا عمَّا تمسَّك به من (لعن المتشبه)!!!

— المجموع شرح المذهب للنووي ٤٠٨/٦ - ٤٣٥ طبعة دار الفكر

— السنن الكبرى للنسائي ١٤٦/٢ مسند أحمد ٣٢٣/٦، صحيح ابن خزيمة ٣١٨/٣

المستدرک للحاکم ٦٠٢/١، السنن الكبرى للبيهقي ٣٠٣/٤، المعجم الكبير للطبراني
٤٠٢/٢٣ و ٢٨٣/٢٣، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ١٩٨/٣ رواه الطبراني
في الكبير ورجاله ثقات وصحَّحه ابن حبان.

- وأمر صلى الله عليه وآله وسلم بصيام يوم قبل عاشوراء وبعده، وقال: (خالفوا اليهود) (١). والفقهاء لا يقولون بـ (وجوب) صيام اليومين لأجل (المخالفة).

ومن باب الجهاد

- فهي صلى الله عليه وآله وسلم عن القسوس الفارسيّة وقال: (أها ملعونة، ملعونٌ مَنْ يحملها، وعليكم بالقسي العربيّة) (٢). والفقهاء لا يقولون بـ (تحريم) استعمال نوع من أنواع الأسلحة الإفرنجية، بل ولا خطر على بال فقيهه كيفما كان مذهبه وتفكيره شيء من هذا مطلقاً.

— مسند أحمد ١/٢٤١، السنن الكبرى للبيهقي ٤/٢٨٧ بسند حسن عن ابن عباس

مرفوعاً وموقوفاً، شعب الإيمان له ٣/٣٦٥

— المراسيل لأبي داود ١/٢٤٦، الأحاديث المختارة للمقدسي ٩/١٠٩، قال الحافظ

الهيتمي في مجمع الزوائد ٥/٢٦٨: (رواه الطبراني عن شيخه بكر بن سهل الدميّاطي،

قال الذهبي: وهو مقارب الحديث، وقال النسائي: ضعيف وبقيّة رجاله رجال الصّحيح

إلا أنّي لم أجسد لأبي عبيدة عيسى بن سليم عن عبد الله بن بسر سماعاً اهـ. والحديث

ليس في المطبوع من المعجم الكبير

ومن باب الذبائح

- فهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الذَّبْح بالظُّفَر لأنها
مدى الحيشة^(١). والحنفية لا يقولون بـ(تحريم) ذلك
لأجل (المخالفة).

ومن باب الأطعمة

- فهي صلى الله عليه وآله وسلم عن قَطْع اللَّحْم والخُبْز
بالسكين كما تفعل الأعاجم^(٢). والفقهاء لا يقولون
بـ(تحريم) ذلك.

— صحيح البخاري ٢/٨٨١-٨٨٦ و ٥/٢١٠٧، صحيح مسلم ٣/١٥٥٨

^٢ — سنن أبي داود ٣/٣٤٩، سنن الترمذي ٨/٣٠، السنن الكبرى للبيهقي ٧/٢٨٠،
شعب الإيمان له ٥/١١٤، المعجم الكبير للطبراني ٢٣/٢٨٥ قال الحافظ الهيثمي في مجمع
الزوائد ٥/٣٧: رواه الطبراني وفيه عباد بن كثير الثقفي وهو ضعيف.

- وفى صلى الله عليه وآله وسلم عن ترك أكل اللحم لأنه
من رهبانية النصارى^(١). والفقهاء لا يقولون بـ(تحريم)
ترك أكلها
- واليهود لعنهم الله تعالى لا يأكلون الشحوم^(٢). ولم يقل
أحد بـ(وجوب) أكل الشحم لأجل (المخالفة).
- وفى صلى الله عليه وآله وسلم عن التحرج عن طعام
النصارى وعدم أكله لأجل الشبهة، فعن قيصة قال:
سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن طعام
النصارى، فقال: لا يختلجن في صدرك طعام ضارعت فيه
نصرانية^(٣).

— السنن الكبرى للبيهقي ٧٧/٧

— صحيح البخاري ٢/٧٧٤-٧٧٥، صحيح مسلم ٣/١٢٠٧، سنن أبي داود

٣/٢٨٠ سنن الترمذي ٣/٥٩١، سنن النسائي ٧/١٧٧، سنن ابن ماجه ٢/٧٣٢

— سنن أبي داود ٣/٣٥١، سنن ابن ماجه ٢/٩٤٤، مسند أحمد ٥/٢٢٦، السنن

الكبرى للبيهقي ٧/٢٧٩، المعجم الكبير للطبراني ٢٢/١٦٦، مصنف ابن أبي شيبة

٦/٤٣٣، الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم ٤/٤٤٠، معجم الصحابة لابن قانع ٣/٢٠٠.

ومن باب النكاح

- ونهى صلى الله عليه وآله وسلم عن التبثُل وترك النِّكاح، وقال: (لا تكونوا كرهبانيَّة النَّصارى) (١). ولم يقل أحدٌ بـ (وجوب) النِّكاح لأجل (مخالفة النَّصارى)، بل عندهم (يحرم) النِّكاح في بعض الأحيان لمن ليست له استطاعة.

ومن باب اللباس

- قالوا للرسول صلى الله عليه وآله وسلم: إن أهل الكتاب يتسربلون ولا يأتزرون، فقال: (تسربلوا واتزروا وخالفوا أهل الكتاب) (٢). والفقهاء لا يقولون بـ (وجوب) شيء

— السنن الكبرى للبيهقي ٧/٧٨، مسند الروياني ٢/٢٧٤، الكامل في الضعفاء لابن عدي ٦/١٣٥، وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٣/١١٦ أخرجه البيهقي وفيه محمد بن ثابت ضعيف.

٢ — مسند أحمد ٥/٢٦٤، المعجم الأوسط للطبراني ٤/٢٥٢ وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/١٣١ (رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصَّحيح خلا القاسم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر) اهـ.

من هذا، بل ربما يُوجد منهم مَنْ لم يعرف السراويل مطلقاً ولا الإزار، كفقهاء البادية.

- ورأى صلى الله عليه وآله وسلم على عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ثوبين معصفرين فقال: (إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها) (١). ومع ذلك قال جمهور الفقهاء بـ (إباحته)، منهم الأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال جماعة: أنه (مكروه كراهة تنزيه) لا غير
- وقال صلوات الله عليه وسلامه: (فرق ما بيننا وبين المشركين العمام على القلانيس) (٢). ولم يقل أحدٌ بـ (وجوب) لبس العمام على القلانيس لأجل (المخالفة).

— صحيح مسلم ١٦٤٧/٣ سنن النسائي ٢٠٣/٨، مسند الطيالسي ٣٠١/١، شرح معاني الآثار ٢٤٩/٤، المستدرک للحاكم ٢١١/٤، السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٥/٣ و٦٠/٥

— سنن أبي داود ٥٥/٤، سنن الترمذي ٢٤٧/٤ وقال: هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بالقائم ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة، المستدرک للحاكم ٥١١/٣، المعجم الكبير للطبراني ٧١/٥، التاريخ الكبير للبخاري ٣٣٧/٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٧٤/١.

بل الذين يلعنون حالقِي اللَّحَى وَيُطْلُون صَلاَتَهُمْ يَلْبَسُونَ
الطَّرَائِشَ بِدُونِ عَمَائِمَ!

• وَهِيَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْقَزَعِ لِأَنَّهُ مِنْ فَعْلِ
الْيَهُودِ^(١). وَالْفَقَهَاءُ يَقُولُونَ: أَنَّهُ (مَكْرُوهٌ).

• وَهِيَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ حَلَقِ الْقَفَا لِأَنَّهُ
مِنْ فَعْلِ الْجِيُوسِ^(٢). وَالْفَقَهَاءُ يَقُولُونَ: أَنَّهُ
(مَكْرُوهٌ)، بَلْ يَفْعَلُهُ الْيَوْمَ مَنْ يَلْعَنُ حَالِقَ اللَّحْيَةِ وَيُطِلُّ
صَلَاتَهُ.

— النَّهْيُ عَنِ الْقَزَعِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٢١٠/٧، مُسْلِمٌ ١٦٤/٦-١٦٥، أَبُو دَاوُدَ
١١٦/٤، النَّسَائِيُّ ١٨٢/٨-١٨٣، ابْنُ مَاجَةَ ١٢٠/٢، وَكَوْنُ الْعَلَّةِ التَّشْبِيهِ بِالْيَهُودِ
رَاجِعٌ: سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٨٤/٤، شُعَبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ ٢٣١٢/٥، فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرٍ
الْعَسْقَلَانِيِّ ٣٦٥/١٠، عَوْنُ الْمَعْبُودِ ١١٦/١١٦

— تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ لِابْنِ عَسَاكِرَ ٢٠٤/٥٦، وَرَاجِعٌ: الْوَرَعُ لِابْنِ حَنْبَلٍ ١٧٨/١،
الْجَمَاعُ لِمُعَمَّرِ بْنِ رَاشِدٍ ٤٥٣/١١، الْفَرْدُوسُ بِمَأْتُورِ الْخَطَّابِ لِلدِّبْلَمِيِّ ١٤٦/٢، الْمَغْنِي
لِابْنِ قِدَامَةَ الْمُقَدِّسِيِّ ٦٦/١.

- وكان أهل الكتاب يسدلون شعرهم، والمشركون يفرقون، ثم ترك صلى الله عليه وآله وسلم السدل وفرق^(١). والفقهاء لا يقولون بـ(تحريم) السدل لأجل (المخالفة).

ومن المسائل العامة

- إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فُهِى عن السياحة والجولان في الأرض من غير قصد، لأنه من عَمَل الرهبانيّة، وقال: (سياحة أمّي الجهاد)^(٢). والفقهاء لا يقولون بـ(تحريم) السياحة، بل ولا بـ(كراهتها)، بل لم يخطر على بال أحد منهم التعرّض لها بـ(حظر) أو (إباحة).

— صحيح البخاري ٣/١٣٠٥-١٤٣٤ و ٥/٢٢١٣، صحيح مسلم ٤/١٨١٧، سنن أبي داود ٤/٨٢، سنن النسائي ٨/١٨٤، سنن ابن ماجه ٢/١١٩٩، صحيح ابن حبان ١٢/٢٩٦

— سنن أبي داود ٥/٣، المستدرک للحاکم ٢/٨٣، السنن الكبرى للبيهقي ٩/١٦١، المعجم الكبير للطبراني ٨/١٦٨، مسند الشاميين ٢/٣٧٢، نوادر الأصول للترمذي ٤/٨، التمهيد لابن عبد البر ٢١/٢٢٦.

• وقال صلى الله عليه وآله وسلم. (أترعوا الطسوس
وخالفوا الجوس)(^١). أي املئوها، والطسوس جمع طس
وهو الطَّسب. والفقهاء لا يقولون بـ(وجوب) ذلك
لأجل (مخالفة الجوس).

• وقال صلى الله عليه وآله وسلم: (نظَّفوا أفنيتم ولا
تشبَّهوا باليهود)(^٢). ولم يقل أحدٌ من الفقهاء
بـ(وجوب) تنظيف الأفنية لأجل (مخالفة اليهود). بل
بلاد الإسلام اليوم وقبل اليوم هي أوسخ البلاد أفنية.

— شعب الإيمان ٧١/٥ وضعفه، تاريخ بغداد ٩/٥، وقال ابن الجوزي في العلل
المتناهية ٦٦٨/٢ هذا حديث لا يصح وأكثر رواته ضعفاء ومجاهيل. وله شاهد رواه
البيهقي في شعب الإيمان ٧١/٥، والقضاعي في مسند الشهاب رقم ٧٠٢ قال الحافظ
العراقي في المغني ٧/٢ إسناده لا بأس به. والمعنى من الحديث أمره صلى الله عليه وآله
وسلم أن لا يُرْفَع الطَّسْت الذي يغسل فيه الجماعة يدهم حتى يمتلئ، لأن العجم يُفرغونه
عند غسل كل واحد تكبراً أن تختلط غسالة أحد بغيره

— سنن الترمذي ١١١/٥ وقال: هذا حديث غريب وخالد بن إلياس يُضعّف، مسند
الجزار ٢٨٦/١، مسند أبي يعلى ١٢٢/٢ وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٦/١.
رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصَّحيح خلا شيخ الطبراني.

• وفى صلى الله عليه وآله وسلم عن السَّكَن مع المشركين
وقال. (مَنْ جَامَعَ المَشْرِك وسَكَن معه فَإِنَّهُ مِثْلُهُ) (١).
والفقهاء لا يقولون بهذا، و(لا يحرمون) السَّكَن مع اليهود
والتَّصَارِي والمُشْرِكِينَ.

• وقال صلى الله عليه وآله وسلم: (إِنَّ العَجَمَ إِذَا كَتَبُوا
بَدَّوْا بِكِبَائِرِهِمْ، فَإِذَا كَتَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ) (٢).
والفقهاء لا يقولون بـ(وَجُوب) ذلك، بل الذين يدَّعون
بطلان صلاة الخالق ويلعنونه لأجل (التَّشْبِه) لا يبدعون في
رسائلهم بأسمائهم!!

وبعد: فهذا قليل من كثير، ونقطة من بحر ذكرناه مثلاً ليتنبه
العاقل القصير النظر، وليعلم.

• أَنَّ الفقهَاء سلفاً وخلفاً استقرَّ عملهم على (عَدَم تحريم) ما
ورَد أَنَّهُ (من فعل اليهود والتَّصَارِي والمَجُوس).
• وَأَنَّ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالُوا بـ(إِسَاحَتِهِ) بِالْمَرْءَةِ.

— سنن أبي داود ٩٣/٣، المعجم الكبير للطبراني ٢٥١/٧

— الفردوس بمأثور الخطاب ٨٩/٣، الضعفاء للعقيلي ١٠٢/٤.

• ومنه ما (استحسنوه) كالمحاريب.

• ومنه ما اقتصروا فيه على (الكراهة) فقط.

فالجزم بأن مَنْ فعل شيئاً من ذلك (ملعون) وأن (صلاته باطلة)
قول شاذ لا يُلتفتُ إليه مطلقاً، ولا يُعَوَّل عليه في حُكم من
الأحكام.

بل صرح الخافظ — ابن حجر العسقلاني — رحمه الله تعالى في
(الفتح) ٧٨/١٠ في ذكر الأسباب التي من أجلها حرم استعمال
أواني الذهب والفضة: (وقيل: العلة في المنع: التشبه بالأعاجم،
وفي ذلك نظر، لبُوت الوعيد لفاعله، ومجرد التشبه لا يصل إلى
ذلك) انتهى.

قلت: ويدلُّ عليه عمل الصحابة في اختلافهم عند دفن الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم هل يلحدون له أو يشقون كما تقدّم
ذلك.

فكيف يُقال بعد هذا: أن حلق اللحية (حرام)!!! (ملعون
صاحبه)!!! لأنَّ فيه (تشبُّها بالكفار)!!؟

والفقهاء الذين قالوا بـ(تحريم) الحلق جعلوا العلة في ذلك هي.
(المثلة) كما في (مراتب الإجماع) لابن حزم^(١).
وذلك لأن مجرد (التشبه) لا يكفي في دعوى (التحريم) كما هو
ظاهر من فعل الصحابة فمن بعدهم.

على أن التعليل بأن (تحريم) ذلك — أي حلق اللحية — لأجل
(المثلة) غير مُسلم أيضا، لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
نص على العلة في التَّهْيِ عن ذلك^(٢)، فلا يجوز القول في ذلك بغير
ما ورد به النص^(٣) كما هو معلوم.

ولأجل ذلك تجد القول بأن العلة هي (المثلة) لا يستقيم مع هذا
الوقت، لأن (عدم الحلق) صار هو (المثلة)، فلو عملنا ومشينا على
القول بهذه العلة لما كان في الحلق: (تحريم مطلقاً أبداً)، لا سيما
والسلف رضي الله تعالى عنهم كانوا يتحرَّزون من لباس ما يكون
سببا لازدراء السفهاء وتنقيصهم.

— مراتب الإجماع لابن حزم ص ١٥٧

— وهسي (مخالفة أهل الكتاب)

— كأن يُعْلَل بـ(المثلة).

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَن حَلَقَهَا فِيهِ (تَشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ) فَهُوَ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ،
وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ فَضْلاً عَمَّنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ (١).

— قَالَ شَقِيقُ الْمُؤَلَّفِ الشَّرِيفِ الْعَلَامَةِ الْأُصُولِيِّ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ الصَّدِيقِ الْغَمَارِيِّ رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ (الْحَبْجَةُ الدَّامِغَةُ): (أَمَّا الزَّعْمُ بِأَن خَالِقَ اللَّحْيَةِ (مَلْعُونٌ): فَزَعْمٌ بَاطِلٌ،
وَقَوْلٌ غَاطِلٌ. وَالاحتِجَاجُ لِدَلَالَةِ بَاطِلِهِ: (مُتَشَبِّهٌ بِالنِّسَاءِ)، احتِجَاجٌ لِبَاطِلٍ بِمَا هُوَ أَبْطَلُ مِنْهُ،
كَمَا نُوضِّحُهُ مِنْ وَجْهِهِ.

الوجه الأول: أَنَّ حَلَقَ اللَّحْيَةِ لَا تَشَبُّهُ فِيهِ بِالنِّسَاءِ، لِأَنَّ الْمُشَابَهَةَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ تَقْتَضِي
لَفْظاً، وَعُرْفاً: أَن يَكُونَ بَيْنَهُمَا وَجْهٌ يَتَّفَقَانِ فِيهِ يَكُونُ وَجْهًا لِلشَّبْهِ.

ونحنُ نُدْرِكُ بِالْحِسِّ، وَالْمُشَاهَدَةِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا لَحْيَةَ لَهَا تَحْلُقُهَا حَتَّى يُقَالَ: أَنَّ الرَّجُلَ
إِذَا حَلَقَهَا كَانَ: (مُتَشَبِّهًا) بِهَا

بَلْ إِنَّا نُدْرِكُ بِالْحِسِّ، وَالْمُشَاهَدَةِ: الْفَرْقَ الْوَاسِعَ، وَالْبُؤْنَ الشَّاسِعَ بَيْنَ وَجْهِ الْمَرْأَةِ،
وَوَجْهِ الرَّجُلِ الْمَخْلُوقِ:

- فَإِنَّ الْأَوَّلَ. أَمَلَسَ لَا أَثَرَ لِلشَّعْرِ فِيهِ أَصلاً
- أَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ بَعْكُسُ ذَلِكَ، وَأَثَرَ الشَّعْرِ فِيهِ ظَاهِرٌ، بَيِّنٌ، وَلَوْ بَالِغُ الْخَالِقِ فِي
حَلْقِهِ مَا بَلَغَ.

وهَذَا كَافٍ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَحَيْثُ ثَبَتَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا حَسّاً، وَمُشَاهَدَةً: لَمْ يَكُنْ
لِلْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا آيَةٌ مُنَاسِبَةٌ وَلَا ارْتِبَاطٌ.

وَحَيْثُ انْتَفَتَتْ الْمُشَابَهَةُ بَيْنَهُمَا، انْتَفَى: الْحُكْمُ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِمَا قَطْعاً، إِذْ بَالِغُ الْعِلَّةِ:
يَنْتَفِي الْحُكْمُ الْمَبْنِي عَلَيْهَا كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. يُؤَيِّدُ هَذَا:

الوجه الثاني: وهو أنه لا يصحُّ لغةً وعرفاً أن يُطلقَ على وجه المرأة أنه مخلوق، بخلاف وجه الرجل المخلوق، فإنه يصحُّ إطلاقُ هذا اللفظ عليه لغةً وعرفاً وإذا كان كذلك، فكيف يجوز عقدُ المُشَابَهَةِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لغةً وعرفاً، ومبنى التشبيه على وجود الاتفاق بينهما؟ وقد علمتَ ممَّا سَبَقَ أَنَّهُ لا يُوجدُ وجهُ الشَّبهِ بينهما أصلاً

الوجه الثالث أن الاحتجاج بحديث: (لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ) لا يَجُوزُ — على فَرَضِ تَسْلِيمِ أن حَلَقَ اللَّحْيَةَ فِيهِ تَشَبُّهُ بِهِنَ — لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَيَّنَّ الْعِلَّةَ فِي (الْأَمْرِ) بِإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ، وَنَصَّ عَلَيْهَا بِطَرِيقِ الْإِيمَاءِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ. حَيْثُ قَرَنَ (الْأَمْرَ) بِإِعْفَائِهَا (بِالْأَمْرِ) بِـ(مُخَالَفَةِ الْمُشْرِكِينَ) فَذُلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي (الْأَمْرِ) بِالإِعْفَاءِ هِيَ: (مُخَالَفَةُ الْمُشْرِكِينَ)، لِأَنَّ الْحَالِقَ يَكُونُ مُتَشَبِّهًا بِهِمْ.

وحيث بَيَّنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ، وَنَصَّ عَلَيْهَا: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلَلَ (تَحْرِيمَ) حَلْقِهَا بِـ(التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ)، لِأَنَّ: الْحُكْمَ الْوَاحِدَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلَلَ بِعِلَّتَيْنِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأُصُولِيِّينَ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا فِي الْعِلَّةِ (الْإِنْعَكَاسَ).

الوجه الرابع. أن الاحتجاج بالحديث لا يجوز حتى على فَرَضِ تَسْلِيمِ جَوَازِ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِالْعِلَّتَيْنِ:

ذلك أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا شُمُولَ حَدِيثِ: (لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ) لِلْحَالِقِ — وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ لُغَةً وَعَرَفًا وَمُشَاهَدَةً — لَوَجِبَ تَخْصِيصُهُ بِحَدِيثِ: (اعْفُوا اللَّحْيَ وَخَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ) الَّذِي يَدُلُّ عَلَى: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي التَّهْيِ عَنْ حَلَقِ اللَّحْيَةِ هِيَ: (مُخَالَفَةُ الْمُشْرِكِينَ) لَا (التَّشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ).

لأن: (حَمَلَ الْعَامَ عَلَى الْخَاصِّ وَاجِبٌ) كما هو معلومٌ في أصول الفقه. يُؤَيِّدُ هذا
ويزِيدُهُ وَضُوحًا:

الوجه الخامس. وهو أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَيَّنَّ وَجْهَ تَشْبِهِ الرَّجُلِ
بِالْمَرْأَةِ، وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِاللِّبَاسِ وَالزِّيِّ).

فقد أخرج أبو داود والحاكم وقال. (على شرط مسلم)، وأقرَّه الذهبي، عن أبي
هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله سلم: (لَعَنَ اللَّهُ الرَّجُلَ يَلْبِسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ،
وَالْمَرْأَةَ تَلْبِسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ).

فَيَبِّنُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي (لَعَنَ الْمُتَشَبِّهَ بِالْمَرْأَةِ) هِيَ. تَشْبَهُهُ بِهَا فِي اللَّبَاسِ
وَالزِّيِّ.

فَوَجِبَ حَمْلُ غُمُومِ الْحَدِيثِ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ — عَلَى فَرَضِ تَسْلِيمِ دُخُولِ الْخَالِقِ
فِيهِ — عَلَى خُصُوصِ هَذَا الْحَدِيثِ عَمَلًا بِقَاعِدَةِ حَمْلِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ.

ولهذا صرح جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّشْبِهِ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثٍ: (لَعَنَ اللَّهُ
الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ). هُوَ التَّشْبَهُ فِي اللَّبَاسِ وَالزِّيِّ، لَا فِي حَلْقِ اللَّحْيَةِ.

قال العلامة المناوي في (شرح الكبير على الجامع الصغير) ٢٧١/٥ (قال ابن جرير
يَحْسُرُ عَلَى الرَّجُلِ لِبْسُ الْمَقَانِعِ، وَالْخِلَاصِ، وَالْقَلَانِدِ وَنَحْوِهَا، وَالتَّخَنُّثُ فِي الْكَلَامِ،
وَالتَّائُثُ فِيهِ، وَمَا أَشَبَّهُهُ).

وقال. (ويحرم على الرجال لبس النعال التي يُقَالُ لها الخدو، والمشي بها في المحافل
والأسواق) اهـ. (٢٧١/٥).

وقال ابن أبي جمرة: (ظَاهِرُ اللَّفْظِ الرَّجُلُ عَنِ التَّشْبِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَكِنْ عُرفَ مِنْ
أَدَلَّةٍ أُخْرَى أَنَّ الْمُرَادَ التَّشْبَهُ فِي الزِّيِّ وَبَعْضِ الصِّفَاتِ) اهـ. (بهجة النفوس) لابن أبي جمرة
١٣٩/٤. انتهى نقلاً عن كتاب (الحجة الدامغة).

ويلزم منه أن يكون حَلَقَ الرَّأْسِ (واجباً) لأن المرأة تترك شعر رأسها، ولم يقل أحَدٌ بذلك فيما أعلم، بل وردَ أن حَلَقَ الرَّأْسِ من علامة الخوارج وصفَتهم^(١).

والتَّهْيِ وَرَدَ عَنْ (التَّشْبُهَةِ بِالْمَرْأَةِ) فِي (اللباس والزِّيِّ) كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: (لَعَنَ اللهُ الْمَرْأَةَ تَلْبِسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ وَالرَّجُلُ يَلْبِسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ)^(٢).

وبعد هذا البيان فما أَظْنُكَ يَبْقَى عِنْدَكَ شَكٌّ فِي أَنْ (إِعْفَاءَ اللَّحْيَةِ) مِنْ (السَّنَنِ) كَقَصِّ الشَّارِبِ، وَقَصِّ الْأُظْفَارِ، وَالسَّوَاكِ، وَتَغْفِ الْإِبْطِ، وَحَلَقِ الْعَانَةِ، وَالصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ، وَالسُّحُورِ، وَالْعِمَائِمِ عَلَى الْقَلَانِسِ، وَصِيَامِ يَوْمِ الْأَحَدِ وَالسَّبْتِ، وَلِبْسِ السَّرَاوِيلِ، وَالْإِزَارِ، وَاللَّحْدِ فِي الْقَبْرِ، وَتَنْظِيفِ الْأَفْنِيَةِ، وَتَعْجِيلِ

— عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (يُخْرَجُ نَاسٌ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ، قِيلَ: مَا سِيَمَاهُم؟ قَالَ: سِيَمَاهُمُ التَّحْلِيقُ أَوْ قَالَ: التَّسْبِيدُ). صحيح البخاري ٢٧٤٨/٦

^٢ — سنن أبي داود ٦٠/٤ السنن الكبرى للنسائي ٣٩٧/٥، صحيح ابن حبان ١٣/٦٢-٦٣، المستدرک للحاکم ٢١٥/٤ وقال. صحيح على شرط مسلم، المعجم الأوسط للطبراني ٢٩٦/١، شعب الإيمان للبيهقي ١٦٧/٦

الفطر، والخضاب، وغيرها من المسائل التي ذكرناها وكلها عند
أهل الإسلام (مستحبة) لا غير، ولم يقل أحدٌ فيما علمتُ بلعن مَنْ
ترك شيئاً من ذلك.

وبالله تعالى التوفيق.

التَّصْيِص
على أَنَّ الحَلَق ليس بتتميص

التَّنْصِيصُ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ لَيْسَ بِتَنْمِصٍ

تأليف

العلامة السيد المحدث
عبد الله بن الصديق الغماري
رحمه الله تعالى

تحقيق

العايش هادي

التعريف بالمؤلف

هو العلامة المدقق المحقق جامع المعقول والمنقول المحدث المفيد الأصولي النحوي المنطقي النظّار الشّريف أبو الفضل وأبو الأسعاد وأبو المجد عبد الله بن الصّدّيق بن أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن عبد المؤمن الحسّني الإدريسي الغماري الطّنجي، ينتهي نسبه إلى إدريس بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن فاطمة الزّهراء ابنة سيّد الخلق عليه وعلى آله صلوات ربي وسلامه

ولد بثمر طنجة بالمغرب الأقصى غرة رجب سنة ١٣٢٨هـ. نشأ في رعاية والده رضي الله عنه فحفظ القرآن الكريم برواية ورش ثم بحفص وأتقن رسمه، ثم شرع في حفظ بعض المتنون فحفظ الآجرومية والألفية ومختصر خليل كله في الفقه، والأربعين النووية وبلوغ المرام والجواهر المكنون وغير ذلك.

ثم سافر إلى فاس لقراءة العلم بالقرويين فحضر على السيد الحبيب المهاجي في الألفية بشرح المكودي، ومختصر خليل بشرح الخرشي، والقويسني على السلم في المنطق.

وحضر ابن عقيل على الألفية على الشيخ محمد فتحا ابن الحاج مع مراجعة حاشيتي السجاعي والخضري، وحضر الألفية أيضاً بشرح ابن هشام مع التصريح للأزهري وحاشية الطيب بن كيران على التوضيح أيضاً والمكودي مع حاشية ابن الحاج كلها على ابن المحشي الشيخ محمد بن

الحاج، كما حضر عليه الخرشي على مختصر خليل وجملة كبيرة من صحيح البخاري بالجامع الإدريسي.

وحضر على القاضي السيد الحسين العراقي جمع الجوامع بشرح المحلّي والجلالين بحاشية الصاوي، كما حضر بعض مباحث جمع الجوامع على السيد راضي الحنش وعلى القاضي العباس بن أبي بكر البناني، كما حضر على الأخير في ابن عاشر والبناني على السلم في المنطق والمقولات ثم رجع إلى طنجة بعد أن كرع وتضلع وصار مقدّمًا على جميع أقرانه فدرّس بالزاوية الصديقية الآجرومية ورسالة ابن أبي زيد القيرواني مع بعض شروحهما، وكان يحضر دروس والده في رسالة ابن أبي زيد القيرواني وصحيح البخاري والأشباه والنظائر النحوية للسيوطي ومغني اللبيب مع مراجعة شرح الدماميني وحواشي الأمير والدسوقي وعبد الهادي نجا الأبياري.

وفي سنة ١٣٤٩هـ ذهب إلى مصر والتحق بالأزهر فحضر على الشيخ حامد جاد شرح الأسنوي على المنهاج في الأصول، وحضر على الشيخ محمد حسنين مخلوف جمع الجوامع بشرح المحلّي من كتاب القياس إلى الآخر ورسالة آداب البحث والمناظرة، وحضر دروس العلامة الشيخ محمد بنحيت المطيعي في التفسير والهداية في الفقه الحنفي وفي حاشيته على شرح الأسنوي على منهاج الأصول، وحضر على الشيخ محمد السمالوطي في سنن الترمذي.

وفي سنة ١٣٥٠هـ تقدم لامتحان العالمية (عالمية الغرباء) ويكون
الامتحان في اثني عشر علماً فنجح وحصل على عالمية الغرباء ثم حصل على
عالمية الأزهر

وبعد حصوله على الشهادة العالمية بأيام التقى بالشيخ محمود شلتوت في
مترله فهنأه بعض العلماء بالشهادة فقال له الشيخ شلتوت: نحن هنئ الأزهر
والشهادة الأزهرية بحصول الشيخ عبد الله عليها

اشتغل بالتدريس في الأزهر المعمور عقب حصوله على عالمية الغرباء
فدرّس المكودي على الألفية والجواهر المكنون في البلاغة والسلم في المنطق
وسلم الوصول لابن أبي حجاب وتفسير النسفي والأحكام للآمدي
والخبص على تهذيب السعد في المنطق وتفسير البيضاوي، ثم درّس جمع
الجوامع بين العشائين بالإضافة إلى تدريسه في الحديث والفقه، وكتب
مقالات في صحف إسلامية مشهورة. ووُصف بالعلامة والمحدث وعمره دون
السادسة والعشرين، واهالت عليه الأسئلة من شتى أنحاء العالم الإسلامي.

وهو صاحب حافظة قوية بدرجة نادرة وإطلاع واسع في كتب الحديث
والفقه والأصول والتفسير وكذلك كتب التراجم والرجال والطبقات على
اختلاف أنواعها، واستدرك على الحفّاظ صحابياً لم يذكروه وهو الحارث بن
سعيد عم عمير بن سعيد وحديثه في مستدرك الحاكم بإسناد صحيح.

وقد أثنى على علمه القاضي والداعي والمؤيد والمخالف. وصنّف عدداً من
المصنفات النافعة نذكر منها:

- ١- الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج في الأصول للبيضاوي.
 - ٢- تخريج أحاديث لمع أبي إسحاق الشيرازي في الأصول.
 - ٣- اختصار إرشاد الفحول في علم الأصول للشوكاني.
 - ٤- حسن التفهم والدرك لمسألة الترك.
 - ٥- عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان.
 - ٦- الاستقصاء لأدلة تحريم الاستمناء.
 - ٧- جواهر البيان في تناسب سور القرآن.
 - ٨- نهاية الآمال في شرح و تصحيح حديث عرض الأعمال.
 - ٩- الحجج البيّنات في إثبات الكرامات.
 - ١٠- واضح البرهان على تحريم الخمر في القرآن.
 - ١١- دلالة القرآن المبين على أن النبي أفضل العالمين.
 - ١٢- إعلام النبيل بجواز التقبيل.
 - ١٣- النفحة الذكية في بيان أن الهجر بدعة شركية.
 - ١٤- الصبح السافر في تحرير صلاة المسافر.
 - ١٥- الرأي القويم في وجوب إتمام المسافر خلف المقيم.
 - ١٦- إتقان الصنعة في بيان معنى البدعة.
 - ١٧- توضيح البيان لوصول ثواب القرآن.
 - ١٨- تنوير البصيرة ببيان علامات الكبيرة.
- وغيرها من المؤلفات النافعة المفيدة، وتوفي السيّد عبد الله بن رحمه الله تعالى سنة ١٤١٣هـ.

التَّنْصِيصُ عَلَى أَنَّ الْحَلَقَ
لَيْسَ بِتَنْمِصٍ

تأليف

العلامة السيّد المحدث
عبد الله بن الصديق الغماري
رحمه الله تعالى

تحقيق

العايش هادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
سيدنا محمد وآله الأكرمين.

وبعد: فقد جاءني خطابٌ من بلجيكا، بعثه الطالب محمد
الودراسي الذي كان يحضر دروسي بزاويتنا الصديقية عمرها الله
بذكره يقول فيه: (نرجوكم أن تجيئونا على السؤال التالي، ولكم
جزيل الشكر: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ هُنَا بِلْجِيكَا يُسَمُّونَنَا
بـ(الْمُتَمَصِّينَ)، ويدخلوننا تحت حَدِيث: (لَعَنَ اللَّهُ النَّامِصَةَ
وَالْمُتَمَصِّصَةَ) حيثُ أننا نزيّن لِحَانًا بِحَلْقِ بَعْضِ الشَّعْرِ الَّذِي يَعْلُو
الْوَجْهَتَيْنِ، فهل فعَلَهُ أَحَدُ الصَّحَابَةِ أو التابعين، أو أَحَدُ الْأُئِمَّةِ
الْأَرْبَعَةِ؟ فَإِنْ كَانَ هَذَا يُوجَدُ فِي أَيِّ كِتَابٍ نَجِدُهُ؟ وما حُكْمُهُ فِي
الشَّرِيعَةِ السَّمْحَةِ؟

ونقول: ما ذكره السائل عن بعض الناس. شيء لا أصل له، بل هو إحداث قول في الدين بدون دليل، وإثمه عند الله كبير، نسأل الله العفو والعافية.

وقبل أن نفيض في الجواب، نُوجِّهه إلى تلك الطائفة سؤالاً، فنقول لهم. من أين أتيت بهذه البدعة القبيحة؟ وما دليلكم عليها؟ فقد رجعنا إلى كُتُب اللغة: المَجْمَل^(١)، والنَّهْيَة^(٢)، والقاموس^(٣)، وشرحه^(٤)، وأساس البلاغة^(٥)، والمصباح^(٦)، ومختار الصحاح^(٧)، فما وجدنا فيها أن (الحلق): (تنميص)، أو أنه مثله!! ورجعنا إلى كُتُب شروح الحديث مثل: (شرح مسلم) للإمام السنوي، والعلامة الأبي، و(شرح البخاري) للحافظ ابن حجر، فرأيناهم تكلموا على (الحلق) و(التنميص) ولم يقولوا: أنهما سواء،

-
- (مَجْمَلُ اللُّغَةِ) لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء اللُّغَوِي توفى سنة ٣٩٥هـ.
 - (النَّهْيَة فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ) لأبي السَّعَادَاتِ ابْنِ الْأَثَرِ توفى سنة ٦٠٦هـ.
 - (الْقَامُوسُ الْحَيْطُ) لمجد الدين محمد الفيروزآبادي توفى سنة ٨١٦ أو ٨١٧هـ.
 - (تَاجُ الْعُرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ) لمرتضى الزبيدي توفى سنة ١٢٠٥هـ.
 - (أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ) لخمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري توفى سنة ٥٣٨هـ.
 - (المصباح المنير) لأحمد بن محمد بن علي الفيومي.
 - (مختار الصحاح) لحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي توفى سنة ٦٦٠هـ.

فكيف صحَّ لكم أن تتجرَّءوا على (لَعْن حالق اللّحية) أو بعضها،
بمجرّد بدعة أحدثتموها لا أصل لها في الدّين؟ وهذه كُتِب اللّغة
والحديث تحكّم لنا عليكم!

ثم نشرع في بيان بطلان هذه البدعة من وجوه عشرة:

الوجه الأوّل: أن (الحلق) و(التنميص) حقيقتان متغايرتان في
اللّغة العربيّة:

• فـ(الحلق): إزالة الشّعَر الظاهر على البشرة بالموسى، مع
بقاء بُصيلاته التي هي أصوله وجذوره، ولهذا يبدأ ظهور
الشّعَر بعد يومين من حلقه.

• أما (التّمص) فهو اقتلاع الشّعَر بأصوله بالمنماص أي:
الملقّاط، بحيث لا ينبُت إلا إذا تخلّقت بُصيلاته من جديد،
فلذلك يتأخّر نبات الشّعَر المقلوع بـ(التّمص) مدّة يتم
فيها تخلّق بُصيلاته، وهذا معلوم بضرورة الحس
والمشاهدة.

الوجه الثاني. أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرّق بين الحقيقةين أيضا.

- فقال في (الحلق): (اعفوا اللّحي وخالفوا المجوس) (١).
- وقال في (النّمص): (لَعَنَ الله النَّامِصَةَ وَالْمُتَمِصَّةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوِشِمَةَ، وَالْوَاشِرَةَ وَالْمُسْتَوِشِرَةَ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمَغْيِرَاتِ خَلَقَ اللهُ) (٢).
- فأعطى صلى الله عليه وآله وسلم لكل حقيقة: حُكْمَهَا.
- مع بيان علّته.

نهي عن (حَلَق) اللّحية، حين (أمر) بإعفائها، وعلّله بـ(مخالفة المجوس).

و(لَعَنَ) النَّامِصَةَ وما معها، وعلّل (اللّعن) بـ(تغيير خلق الله).

— مسند أحمد ٢/٣٦٦

— البخاري ٥/٢٢١٦، سنن النسائي ٨/١٤٦، صحيح ابن حبان ١٢/٣١٥، السنن الكبرى للبيهقي ٧/٣١٢، مسند الشافعي ١/٣٣٩، مسند ابن الجعد ١/١٣٨.

ولم يكن هذا التفريق من الشَّارِع مصادفةً أو عفو الخاطر، بل هو مقصودٌ له، مبني على التفريق في اللغة العربيَّة التي هي لغة القرآن والسنة.

الوجه الثالث: عَلَّلَ الشَّارِع (إعفاء اللحية) بـ (مخالفة المجوس)،
فحينئذ: فتعليلُ حلقها:

• بـ (التشبه بالنساء).

• وبـ (تغيير خلق الله): تعليلٌ باطلٌ مردودٌ، لأنه: استدراكٌ

على الشَّارِع، والاستدراكُ عليه ممنوعٌ، لأن الشَّارِع لا ينسى فيذَّكر، ولا يغفل فينبِّه.

والخلافُ في جواز التعليل بعلَّتَيْن: محله في العلل المستنبطة، أما العلَّة المنصوصة للشَّارِع: فلا يُزادُ عليها جزمًا، لأنه أعلم بالعلَّة المناسبة للحكم، وغيره لا يعلم مثله.

الوجه الرابع. لا يجوز قياس (الحلق) على (التميص)، لأن شرط القياس أن يكون الأصل والفرع متساويين في العلة، كقياس التبيذ على الخمر، لتساويهما في الإسكار، والعلة هنا متباينة:

• فعلة (الحلق): (موافقة المجوس).

● وعلة (التمص): (تغيير خلق الله).

فكيف يصحُّ القياس؟

الوجه الخامس: ولا يجوز القياس أيضا، لأن شرط صحته عند الأصوليين: (أن يُقاس فرغٌ مسكوتٌ عنه على أصلٍ منصوصٍ) كقياس الأرز في الربا على البر، والأرز لم ينص عليه، فألحق بالقمح المنصوص عليه.

وهنا: (خلق اللحية) منصوص عليه في حديث: (اعفوا للحي)، فإنه يُفيد (التهي عن خلقها)، فكيف يُقاس منصوص على منصوص؟ هذا لا يكون!!!

الوجه السادس: تقرر في الأصول أن تعليق الحكم بالمشتق: يؤذن بعلة أصل الاشتقاق، والشارع حين لعن (النامصة) ووصفها بـ(تغيير خلق الله)، دل على أن علة ذلك هي: (التمص). فإلحاق: (الخلق) بـ(التمص): باطل بنص الحديث، لأنه خصص العلة بـ(التمص).

الوجه السابع. لو أراد الشَّارع: إزالة الشَّعر مطلقاً لقال. لَعَنَ الله (الحالق) و(النَّامِصَةَ)، أو لَعَنَ الله مَنْ أزال شَعْرَ وجهه، لكنه لم يُقل ذلك، فدلَّ على أَنَّ: (اللَّعْن).

• و (تغيير خلق الله): لا يشمل (حلق اللحية) أبداً بحال.

الوجه الثامن. تقرَّر في الأصول أيضاً أن: (السُّكُوت في مقام البيان يُفيد الحصر)، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بيَّن في الحديث مَنْ يُوصَفُ بـ(تغيير خلق الله) وحَكَمَ بِلَعْنِهِ وهي: النَّامِصَةُ، والمُتَمِّصَةُ، والوَاصِلَةُ، والمُسْتَوِصِلَةُ، والوَاشِمَةُ، والمُسْتَوِشِمَةُ، والوَاشِرَةُ، والمُسْتَوِشِرَةُ، والمتفلجة للحسن، ولم يزد على ذلك، فجزمنا بأن: (حلق اللحية) ليس من هذا القبيل أصلاً.

الوجه التاسع: تقرَّر في الأصول أيضاً أن: (تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يُجوز)، وقد ثبتَ في (الصَّحيح) في بعض طرق حديث النَّامِصَةِ: أنه كان إجابة لسؤال امرأة عن وصل الشَّعر؟ فبين لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم حُكْم الوصل، وضمَّ إليه

ما في معناه، ولم يذكر (حَلَقَ اللَّحِيَةَ) ولو كان مثل (الْتَمَصَ) لذكره هنا، لأن: (تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يُجُوزُ).

الوجه العاشر تقرّر في الأصول أيضاً: (أن القياس إنما يكون في الأحكام — كقياس الأرز على البر في الربا، وقياس التبيذ على الخمر في الحرمة، وقياس النبّاش على السّارق في قطع اليد — أما العقوبات المعنويّة كـ (اللّعن) و (العَصَب) و (عَدَمَ دُخُولِ الْجَنَّةِ) فلا يُجوز القياس فيها، بل يُوقَف على الوارد فيها) لأن الشّارع وحده يعلم مَنْ يستحقّ تلك العقوبة، ونحن لا نجرو أن نعممها بقياس.

لأننا وجدنا الشّارع:

- لَعَنَ (الثَّامِصَةَ) ولم يلعن (الزَّانِيَةَ)، مع أن الزّنا أشدّ وأقبح.
- وَلَعَنَ (قَاطِعَ الرَّحِمِ) (١) ولم يلعن (قَاطِعَ الطَّرِيقِ).
- وَلَعَنَ (السَّارِقَ) (٢) ولم يلعن (الغاش) ولا (الغاصب).

— سورة محمد الآية ٢٢-٢٣ —

— عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. (لَعَنَ الله السَّارِقَ يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده) صحيح البخاري ٢٤٨٩/٦، صحيح مسلم ١٣١٤/٣ سنن النسائي ٦٥/٨، سنن ابن ماجه ٨٦٢/٢.

وعليه: فقياس (خلق اللحية) على (التميص) في اللعن: قياس باطل مردودٌ باتفاق الأصوليين وغيرهم.

والخلاصة: أن (خالق اللحية): (متشبه بالجوس) كما صحَّ في الحديث. ودعوى أنه:

- (متشبه بالنساء).
- و(مغيّر لخلق الله).
- و(ملعون): دعوى باطلة، يردُّها الحديث حسبما مر بيانه مفصلاً.

أما خلق الشعر الذي يعلو الوجنتين، فهو من التجميل المطلوب شرعاً^(١)، ولا يضرُّ عدم فعل الصحابة والتابعين له، بل لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعله: لم يدلَّ على (حُرْمته) ولا

— وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (إن الله جميل يحبُّ الجمال) صحيح مسلم ٩٣/١، سنن الترمذي ٣٦١/٤، مستند أحمد ٣٩٩/١، صحيح ابن حبان ٢٨٠/١٢.

(كراهته)، لأن ترك الشيء لا يدلُّ على منعه كما بيَّنته في رسالة
(حُسن التفهُّم والدَّرْك لمسألة التَّرك) (١).

— وهي رسالة قيِّمة جداً ننصح كل مسلم بقراءتها وقد طُبعت حسب
علمي طبعتين. الأولى. بمطبعة وراقصة سوريا — طنجة، والثانية: عن لجنة
إحياء التراث الإسلامي — دبي.

قال العلامة الحَدَّث الأُصُولي الشَّريف سيِّدي عبد الله بن الصَّدِّيق
الغماري رحمه الله تعالى في مقدِّمتها نظماً.

<u>ولا يقتضي منعاً ولا إيجاباً</u>	<u>الترك ليس بحجّة في شرعنا</u>
<u>ورآه حُكماً صادقاً وصواباً</u>	<u>فمن ابتغى حظراً بترك نبينا</u>
<u>بل أخطأ الحكم الصَّحيح وخابا</u>	<u>قد ضلَّ عن هُج الأدلّة كلها</u>
<u>متوعّدا لمخالفيه عذابا</u>	<u>لا حظر يمكن إلّا إن هُي أتى</u>
<u>أو لفظ تحريم يُواكب عابا</u>	<u>أو ذمّ فعل مؤذن بعقوبة</u>

وجاء في الرسالة مما يدلُّ على صحّة هذه القاعدة نقول عديدة عن
كبار العلماء والفقهاء والمجتهدين ننقل منها ما يلي: قال المؤلّف رحمه الله
تعالى. (والتَّرك وحده إن لم يصحِّبه نص على أن المتروك محظور
لا يكون حجّة في ذلك، بل غايته: أن يُفيد أن ترك ذلك الفعل
مشروع، وإما أن ذلك الفعل المتروك يكون: (محظوراً)!!! فهذا لا

و(التَّهْيُ) هو الذي يدلُّ على (التَّحْرِيمِ) و(الكراهة).

يُسْتَفَادُ مِنَ التَّرْكِ وَحْدِهِ، وَإِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ. ثُمَّ
وَجَدْتُ الْإِمَامَ أَبَا سَعِيدَ بْنِ لَبٍّ - أَحَدَ فَقَهَاءِ وَمَجْتَهِدِي الْمَالِكِيَّةِ - ذَكَرَ
هَذِهِ الْقَاعِدَةَ أَيْضًا، فَإِنَّهُ قَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ كَرِهَ الدَّعَاءَ عَقِبَ
الصَّلَاةِ. (غَايَةُ مَا يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ مُنْكَرُ الدَّعَاءِ إِدْبَارُ الصَّلَوَاتِ. أَنَّ التَّزَامَهُ
عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَمَلِ السَّلَفِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ هَذَا
النَّقْلِ، فَالتَّارِكُ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِحُكْمٍ فِي ذَلِكَ الْمَتْرُوكِ إِلَّا جَوَازَ
التَّارِكِ وَانْتِفَاءِ الْحَرَجِ فِيهِ، وَأَمَّا تَحْرِيمُ أَوْ لَصُوقُ كِرَاهِيَةِ بِالْمَتْرُوكِ
فَلَا، وَلَا سِيَّمَا فِيمَا لَهُ أَصْلٌ جَمْلِيٌّ مُتَقَرَّرٌ مِنَ الشَّرْعِ كَالدَّعَاءِ) اهـ. وَفِي
(الْمَحَلِّيِّ) ج ٢ ص ٢٥٤ ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ اِحْتِجَاجَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ عَلَى كِرَاهِيَةِ
صَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ
كَانُوا لَا يُصَلُّونَهَا) وَرَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ. (لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ
لَيْسَ فِيهِ: أَهَمُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَهَؤُلَاءِ عَنْهُمْ) اهـ. قَالَ - ابْنُ حَزْمٍ -
أَيْضًا: (وَذَكَرُوا عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ. (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَصَلِّيهِمَا) وَرَدَّ عَلَيْهِ
بِقَوْلِهِ: وَأَيْضًا فَلَيْسَ فِي هَذَا - لَوْ صَحَّ - نَهْيٌ عَنْهُمَا، وَنَحْنُ لَا
نُنْكَرُ تَرْكَ التَّطَوُّعِ مَا لَمْ يُنَهَ عَنْهُ) اهـ. فَهَذِهِ نصوصٌ صريحةٌ فِي: أَنَّ
(التَّارِكَ) لَا يُفِيدُ كِرَاهِيَةَ فَضْلًا عَنْ الْحُرْمَةِ) انتهى نقلًا عن
رسالة (حُسْنِ التَّفْهِيمِ وَالدَّرْكِ لِمَسْأَلَةِ التَّارِكِ) ص ١٥ - ١٧.

تنبيه

في مصر يقتلع كثير من الناس — بعد حلق لحاهم — ما
يبقى من شعر رقيق حول الشارب، وعلى الوجنتين
بالمنماص أو بالفتلة التي تعمل عمل المنماص،
وهذا (تنميص) حقيقي، لا قياس فيه، وحيث
أن الشارع حرّمه على النساء — مع احتياجهن للتجمل
به — فالرجال أولى بتحريمه، وهو في حقهم أشد
قبحاً، لأنه تنعيم للبشرة، لا يليق برجوليتهم.
والله تعالى أعلم.

(الخاتمة)

ثم بعد هذا البيان الذي فصلناه بالأدلة والقواعد: فالذي يُسمى (حالق اللحية) أو (حالق شعر الوجنتين): (مُتَمِّصاً) فهو كاذب آثم، لأنه نسب إلى الدين قولاً تردُّه الأحاديث والقواعد، ولم يقله أحدٌ من العلماء.

وهو إلى جانب هذا: لعنَ مَنْ لا يستحقُّ اللعنة!!! فتكون لعنته مردودة عليه كما صحَّ في الحديث^(١)، زيادة على اللعنة التي يستحقُّها لكذبه في الدين^(٢).
وبالله التوفيق.

— عن ابن عباس أن رجلاً لعنَ الرِّيحَ عند النبي صلى الله عليه وآله سلم فقال: (لا تلعنَ الرِّيحَ فإنها مأمورة، وإنه مَنْ لعنَ شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه) سنن أبي داود ٢٧٨/٤، سنن الترمذي ٣٥٠/٤، صحيح ابن حبان ٥٥/١٣، المعجم الصغير للطبراني ١٦١/٢ و ١٦٠/١٢، شعب الإيعان للبيهقي ٣١٦/٤، وقال الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ٤٦٧/٣ رواه أبو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه وقال الترمذي: حديث غريب لا نعلم أحداً أسنده غير بشر بن عمر قال الحافظ — أي المنذري — وبشر هذا ثقة احتجَّ به البخاري ومسلم وغيرهما ولا أعلم فيه جرحاً.
٢ — سورة آل عمران الآية ٦١، سورة النور الآية ٧

فهرس الكتاب

٧	مقدمة المحقق
٣٤	التعريف بالمؤلف
٤٣	تراجع المؤلف عن القول بجُرمة حلق اللحية
٤٦	من قال بكراهة الحلق دون الحرمة من الفقهاء (هامش)
٤٨	حديث خصال الفطرة ودلالته على التدب دون الوجوب
٥٢	التشبه بالكفار مكروه وليس بحرام
٥٧	من باب الصلاة
٦٥	من باب الجنائز
٦٨	من باب الصيام
٧١	من باب الجهاد
٧٢	من باب الذبائح
٧٢	من باب الأطعمة
٧٤	من باب النكاح
٧٤	من باب اللباس
٧٧	من المسائل العامة

- الرد على مَنْ زعم أن حلق اللّحية مُثَلَّة ٨١
- الرد على من زعم أن حالق اللّحية متشبه بالنساء ٨٢
- التنخيص على أن الحلق ليس بتنميص ٨٧
- التعريف بالمؤلف ٩١
- مضمون السؤال والاستفتاء ٩٧
- بطلان كون الحلق هو التنميص في لغة العرب وفي الكتب
المخصّصة لشرح الأحاديث النبوية ٩٨
- بطلان دعوى كون الحلق هو التنميص من وجوه عشرة ٩٩
- الوجه الأول ٩٩
- الوجه الثاني ١٠٠
- الوجه الثالث ١٠١
- الوجه الرابع ١٠١
- الوجه الخامس ١٠٢
- الوجه السادس ١٠٢
- الوجه السابع ١٠٣
- الوجه الثامن ١٠٣

١٠٣	الوجه التاسع
١٠٤	الوجه العاشر
١٠٥	الخلاصة
١٠٥	حلق الشعر الذي يعلو الوجنتين من التجمُّل
	عدم فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة
١٠٦	لا يفيد الحرمة ولا الكراهة ونصوص العلماء في ذلك
١٠٨	تنبيه
١٠٩	الخاتمة
١١١	فهرس الكتاب